النزاعات الأفغانية الإيرانية بشأن مياه نهر الهيرمند ١٩٢٩- ١٩٧٣م

أ.د غانم محمد رميض العجيلي

أسيل فاضل كامل الربيعي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

يهتم هذا البحث بدراسة المشكلات التي حدثت بين كلٍ من أفغانستان وإيران للمدة بين (١٩٢٩-١٩٧٣) حول اقتسام المياه في نهر الهيرمند الحدودي ،في حقبة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية .إذ شهدت المنطقة في تلك الحقبة تحولات سياسية كبرى.

انعكست مشكلة نهر الهيرمند على العلاقات الأفغانية الإيرانية واحتلت مركز الصدارة في العلاقات بين البلدين.

تضمن هذا البحث مباحث ثلاثة : تناولت في المبحث الأول الجذور التاريخية لمشكلة نهر الهيرمند والتدخل البريطاني لحل النزاع بين الدولتين والمباحثات المتواصلة بين أفغانستان وإيران حتى عام ١٩٢٩،وفي المبحث الثاني تحدثتُ عن المباحثات الأفغانية الإيرانية والتحكيم الأمريكي خلال المدة ١٩٢٩-١٩٧٣،وفي المبحث الثالث : تطرقتُ الى نتائج المباحثات السابقة التي بذلتها الدول الكبرى والإقليمية حتى التسوية النهائية لمشكلة نهر الهيرمند التي استمرت ١٩٥٧-١٩٧٣.

اعتمد البحث على مصادر وثائقية ومراجع عربية وأجنبية منها : الوثائق الإيرانية الغير منشورة والمنشورة ،حيث استطاعت الباحثة من عرض وجهة نظر الطرفين المتنازعين. وكذلك وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق لوزارة الخارجية العراقية المتمثلة بتقارير مفوضياتها وسفاراتها في كابل وطهران وكراجي وأنقرة . ومما يزيد البحث اهمية استخدم الوثائق الأمريكية الغير منشورة التي تناولت

الموضوع ، اضافةً الى ذلك لم نغفل عن الكتب الأجنبية التي اعتمدت على المصادر الوثائقية الأصيلة لمعالجة الموضوع .

أتمنى في الختام أن أكون قد وفقت في هذا الجهد المتواضع الذي سلط الضوء على صفحة مهمة من تاريخ العلاقات الأفغانية الإيرانية.

تمهيد :

يعد نهر الهيرمند[١] وفروعه من أهم النظم النهرية في أفغانستان وينبع من إحدى سلاسل جبال الهندكوش غرب كابل ثم يتجه إلى الجنوب الغربي حتى يصب في شرق إيران (مجموعة هامون ، وصحراء سيستان) ، وأهم المدن التي يمر بها نهر الهيرمند (وردك ، باميان، اورزكان ، هلمند) في أفغانستان ، (سيستان وبلوشستان) في إيران ويبلغ طول النهر حوالي ١١٥٠كم ضمن الحدود الإيرانية ، ولهذا كانت مسألة تنظيم استعمال المياه والمشاريع المقامة عليه محط نقاش ونزاع مستمر بين البلدين ، استمر قرابة سبعين عاماً ولم تفلح خلالها المساعي والجهود الدبلوماسية في إيجاد حلول جذرية حول المشكلة المتعلقة بالنهر[٢] ، وتزايد الخلاف السياسي بين أفغانستان وإيران حول نهر الهيرمند منذ إعلان الأخيرة استقلالها عام ١٩١٩ ، وشغل هذا الموضوع المعقد كل من أمراء وشاهات الدولتين. مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح البريطانية التي أدت دوراً كبيراً في تأزم العلاقات بين البلدين حول موضوع نهر الهيرمند [٣] . ولمعرفة سبب الخلاف ، لابد من التعرف على " إقليم سيستان "[٤] الذي كان السبب في انطلاق الخلافات بين البلدين ، ومن ثم تحولت المشكلة إلى تقسيم مياه نهر الهيرمند بينهما[٥] .

كانت سيستان تابعة لإيران ، وبعد وفاة محمد نادر شاه[٦] حاكم إيران وتأسيس إمبراطورية داراني " احمد شاه الإبدالي "[٧] عام ١٧٤٧ أصبحت تابعة لأفغانستان ،ولكن في العقد السادس من القرن التاسع عشر أصبح نفوذ إيران أقوى وأوسع في المنطقة فحاولت استرداد الإقليم ، ولكن لم تستطع إخضاع المنطقة خاصة بعد أن وطدّ الشير علي نفسه حاكماً على أفغانستان عام ١٨٦٣ ، وأرسل قوات لحماية الإقليم من الهجمات الإيرانية، فلجأت الحكومة الإيرانية إلى بريطانيا لتستعمل نفوذها في وقف القوات الأفغانية ، وعلى هذا الأساس اقترح وزير خارجية بريطانيا اللورد كلارندون [٨] " lord Clarendon " على إيران أن تترك موضوع الخلافات بينها وبين أفغانستان على الإدارة

البريطانية ، ويتم حلها بالطرق السلمية ، فأرسلت بريطانيا بعثة إلى سيستان تحت إشراف الجنرال فردريك كولد سميد "Frederic coldsmid "[٩] لمسح المنطقة ومن ثم تأسيس وترسيم الحدود وتقسيم مياه نهر الهيرمند ، واستمرت اللجنة في التحقيق لمدة عامين أي لغاية عام ١٨٧٢ ، وتوصل كولد سميد إلى نتائج من خلال مباحثاته أهمها منح جزء من الأراضي الإيرانية إلى أفغانستان[١٠] ، وتثبيت خط حدود النهر من سهل كوهك (سهل سيستان) إلى بحيرة هامون موازياً لمجرى نهر الهيرمند ، بحيث أصبح الجزء الشمالي للنهر يرتبط بأفغانستان والجزء الجنوبي من حصة إيران ، كما تم الاتفاق على عدم تدخل أي طرف بموضوع الشواطئ المحاذية للنهر خاصة ترسيم أو كرّي الحفر القديمة للنهر ، وبعبارة أدق الهدف منه هو تقليل نسبة المياه الداخلة لإيران ، وعلى الرغم من الضرر الذي لحق بإيران من هذا التحكيم ألا أن الأخيرة وافقت عليه عام ١٨٧٣ [١١] . وانحرف مجرى نهر الهيرمند باتجاه الغرب عام ١٨٩٦ ، مما أدى إلى زيادة المياه ودخولها لمنطقة (هامون الأفغانية) وذلك لعدم تعيين خط الحدود بشكل دقيق في عهد كولد سميد ، فأصبح المجرى القديم والجديد لنهر الهيرمند موضع خلاف جديد بين أفغانستان وإيران، وزادت حدة الخلافات بين البلدين في عام ١٩٠٢، بسبب قلة نسبة المياه التي تدخل الأراضي الإيرانية مما اضر بمحصولها الزراعي، لذلك اضطرت كل من أفغانستان وإيران إلى الرجوع إلى المادة السادسة لمعاهدة باريس، التي أعطيت الصلاحيات المطلقة بحل الخلافات بين أفغانستان وإيران ، وتكون الحكم بينهما في حالة حدوث أزمات بينهما ، وتمنع استخدام القوة [١٢] ، وفي الوقت الذي وافقت إيران على التحكيم البريطاني لحل النزاعات بين البلدين إلا أنّ أفغانستان وضعت شروطاً بأن يكون التحكيم البريطاني محصوراً بمسألة نهر الهيرمند فحسب دون سواها من الخلافات ، وقد وافقت بريطانيا على الطلب الأفغاني وأرسلت البعثة الثانية تحت إشراف السير هنري مكماهون " Henry Macmahon " [١٣] عام ١٩٠٢ ، واستمرت اللجنة البريطانية بالعمل إلى عام ١٩٠٥ ، حينها أبلغ هنري مكماهون حكومة أفغانستان وإيران النتائج التي توصل لها خلال مباحثاته لتقسيم مياه النهر وحل المشكلة المتعلقة بهذا النهر [١٤] ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها البعثة الثانية هي : إعادة وصيانة الجداول والمياه التي تجري فيها وعدم غلقها ، واستغلال هذه المياه للزراعة وللشرب خاصة للمناطق التي تحيط بها . وأن مقدار مياه الشرب التي تدخل الأراضي الإيرانية تكون من (سهل كوهك إلى نهاية منطقة

ترازان) أي أن ثلث هذه المياه ، تدخل ضمن الأراضي الإيرانية (مدينة سيستان) ومن أجل طمأنة البلدين في تطبيق تلك التوصيات اقترح هنري مكماهون تشكيل لجنة من أصحاب الكفاءة الفنية لمراقبة سير الأمور حول مياه النهر [١٥] ، إلا أن إيران رفضت تلك التوصيات ولم توافق على النتائج التي توصل إليها هنري مكماهون ، وأبلغت السفارة البريطانية في إيران معارضتها لتلك النتائج مؤكدة أن مكماهون وافق على حفر الأنهار القديمة واشترط عدم زيادة نسبة المياه الواقعة في الأراضي الإيرانية وبالتالي سيلحق ضرراً فادحاً بالزراعة في تلك الأراضي ، وعلى العكس من ذلك فأن الأراضي الأفغانية ستكون المياه جارية وفائضة ، وأن المزارعين والرعاة الإيرانيين في سيستان لا تكفيهم نسبة المياه وسيضر الأراضي الزراعية والمواشي ، وربما تتعرض للجفاف .

أشارت الحكومة الإيرانية في اعتراضها على التحكيم البريطاني إذا كان هدف الإدارة البريطانية محاصرة إيران وتقييدها ، فيجب أن يكون هذا الأمر مماثلاً إلى أفغانستان ، وأن على بريطانيا أن تكون عادلة في توزيع كمية المياه لكلا البلدين بشكل متساوٍ ، وإبلاغ كل من أفغانستان وإيران في حالة حدوث أي تغيير طبيعي في مجرى الأنهار المتفرعة من نهر الهيرمند ، وأن يتقاسم البلدان تكاليف الحفر وكري الأنهار وأن يتم نصب علامات معرفة ابتداء من منطقة سهل كمال خان .

نظراً لمنطق القوة التي تعاملت بها بريطانيا في المنطقة فأنها لم تكترث بالاعتراضات الإيرانية وضربتها عرض الحائط ، واكتفت بإبلاغ الحكومة الأفغانية بالموافقة على تلك التوصيات ، ولما كانت تلك التوصيات جاءت متوافقة مع رغبة الحكومة الأفغانية فقد وافقت عليها من دون قيد أو شرط [١٦] .

حاولت إيران في العقد الثالث من القرن العشرين ، تسوية مشكلاتها مع أفغانستان من خلال تشكيل لجنة مشتركة من المهندسين الإيرانيين والأفغان من دون تدخل طرف ثالث من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لعقد اتفاقية تحسم الخلافات المستعصية حول نهر الهيرمند ، لاسيما بعد الجفاف الذي تعرضت له منطقة سيستان وتدفق المياه عند بندر كمال خان ، وفي ضوء ذلك قدمت الحكومة الأفغانية اقتراحاً بأن تكون المياه مناصفة بعد منطقة سهل كمال خان ، أما المناطق المرتفعة في سهل كمال خان فتكون من حصة أفغانستان ، رفضت الحكومة الإيرانية المقترح الأفغاني ، وأبلغت وزارة الخارجية الإيرانية سفيرها في أفغانستان (باقر الكاظمي) لمقابلة حاكم أفغانستان في ٢٦ كانون

الأول ١٩٢٨ ، لتوضيح أسباب الرفض الإيراني المتمثل بالخسائر الاقتصادية الفادحة التي ستتعرض لها منطقة سيستان ، وعدم أحقية أفغانستان الاستئثار بمسير مياه النهر [١٧] ، وكان التغيير السياسي الذي حصل في أفغانستان عام ١٩٢٩ قد شهد صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين ولاسيما في مشكلة المياه الحدودية .

" المبحث الأول "

المباحثات الأفغانية الإيرانية بشأن مياه نهر الهيرمند (١٩٢٩ – ١٩٤٥)

شهدت بداية حكم محمد نادر شاه عام ١٩٢٩ في أفغانستان عهداً جديداً من العلاقات الحسنة بين البلدين ، انعكس صداها في صحافة البلدين ، فتحدثت الصحافة الإيرانية في مقالاتها عن العلاقات الإيجابية التي تربط البلدين الجارين كالتاريخ واللغة والدين والمصالح المشتركة . وعبرت عن تمنياتها بتقدم العلاقات نحو الأفضل [١٨] ، وعلى الصعيد الرسمي عبرت الحكومتان الأفغانية والإيرانية عن رغبتهما في تسوية عادلة ترضي الطرفين فيما يخص توزيع نهر الهيرمند . وعلى أثر ذلك أوفد الشاه الأفغاني وزير الحربية الأفغانية محمود خان [١٩] إلى إيران لتسوية المشاكل العالقة حول مياه نهر الهيرمند ، وقد لقى ترحيباً واستقبالاً كبيراً ورحب رضا شاه به شخصياً ، وبالغت الحكومة الإيرانية في مظاهر التكريم والحفاوة بالضيف الأفغاني ، معبرة بذلك عن نواياها الحسنة لتسوية مشكلات المياه ، وعندما اجتمع الوزير الأفغاني برضا شاه أشار إلى أهمية عقد اتفاقية بخصوص مياه نهر الهيرمند، فأبدى الشاه موافقته على هذه الاتفاقية مشيراً لحسن نوايا بلاده تجاههم وحسم مشكلة الحدود وتقسيم مياه نهر الهيرمند ، لأنها كانت مشكلة طويلة الأمد ولذلك اهتم رضا شاه في معالجة هاتين المشكلتين ، وفي نهاية المباحثات أكد الطرفان تطور العلاقات في مختلف المجالات ، ولاسيما التبادل التجاري [٢٠] . وبعدها تم عقد الاتفاقية في كابل في الثامن من نيسان عام ١٩٢٩ ، ووقع على بنودها عن الجانب الإيراني باقر الكاظمي وعن الجانب الأفغاني علي محمد خان ومن أهم ما تضمنته: موافقة الدولتين على تقسيم مياه نهر الهيرمند بالتساوي ، وتتعهد الحكومة الأفغانية بكري الأنهار المتفرعة من نهر الهيرمند من قرية (جهار برجك إلى سهل كمال خان) من أجل الاستفادة من المياه الزائدة للنهر والتي تدخل ضمن المياه المقسمة بين البلدين ، ويكون عمل المراقبين على مدار السنة خاصة في فصل الخريف

الذي يزداد منسوب المياه فيه من سهل كمال خان إلى سيخ سر ويتم تقسيمها بالتساوي ، وعلى الدولتين أن تقوما بصرف المبالغ المالية لشراء المعدات والمكائن التي تستخدم في كري الأنهار وترميمها ، ووضع العلامات الحدودية حول مجرى النهر ، وإنشاء السدود الترابية حول جانبيه ، وبما أن مسار النهر يتشعب من سهل كمال خان ويدخل أراضي البلدين فبإمكان المسؤولين من كلا الجانبين العمل على بناء وصب مجرى هذه الأنهار ، وفي حالة إعاقة أعمال الموظفين والمسؤولين من قبل الدولتين وعند وقوع أي اختلاف بين الدولتين ، يتدخل كلٌّ من حاكم مدينة سيستان من جهة إيران وحاكم مدينة جخانسور من جهة أفغانستان [٢١] ، وعلى المسؤولين إبلاغ أهالي المدن والقرى بهذه المقررات خلال شهرين لتجنب وقوع خلاف بين الدولتين ، وتعيين مراقبين لتطبيق هذه البنود من قبل المسؤولين الإيرانيين والأفغانيين ، ويتم التصديق على هذه الاتفاقية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من قبل حكومتي البلدين ، وتعد هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ المصادقة عليها من قبل الحكومة الأفغانية والإيرانية ومن قبل وزراء خارجيتها ، وتكتب هذه الاتفاقية بنسختين وباللغة الفارسية وبالفعل تمت المصادقة على هذه الاتفاقية نهاية شهر نيسان ١٩٢٩ من قبل الحكومة الإيرانية ، إلا أن الحكومة الأفغانية تنصلت في اللحظات الأخيرة من التعهدات التي قطعتها الأخيرة أثناء المباحثات [٢٢] ، وحدث ما هو أكثر من ذلك فقد قام أهالي جخانسور الأفغانية باحتلال سد البريان ، وقطعوا المياه المتجهة إلى إيران ، وكان من المتوقع أن تتفجر الخلافات بينها ، وكرد فعل قام أهالي مدينة سيستان الإيرانية بحفر فرع من نهر البريان بعمق (٢٠٠ قدم) وبالتالي تأزمت العلاقات الحدودية بين البلدين [٢٣] ، وتجددت النزاعات الحدودية مطلع عام ١٩٣٠ ، على الرغم من محاولة البلدين تشكيل لجنة مشتركة لحل القضية ، إلا أن السلطات المحلية في مدينة سيستان أكدت أن تقسيم مياه سد البريان أمرٌ صعبٌ لاعتقادهم أن الأفغان كانوا يبحثون عن أي مخرج في المنطقة لتنفيذ اتفاقية مكماهون التي سبق الإشارة إليها ، وبالفعل اقترح وزير الخارجية الأفغاني ، تنفيذ اتفاقية مكماهون بشأن تقسيم المياه [٢٤] ، ومعرفة رأي الحكومة الإيرانية بشأن تنفيذ الاتفاقية المذكورة . إلا أن السفير الإيراني عبر في مذكرته عن رأي الحكومة الإيرانية بشأن اتفاقية مكماهون بالقول : " عندما أصدر مكماهون رأيه بشأن تقسيم مياه نهر الهيرمند سابقاً ، أعربت الحكومة الإيرانية عن احتجاجها للمندوب البريطاني الذي أعطى تطمينات لوزارة الخارجية الأفغانية ،

واليوم فأن الحكومة الأفغانية هي طرف في المحادثات الجارية ، ولم يكن لدينا أي اقتراح جدير لتغيير رأي الحكومة الإيرانية حول تنفيذ اتفاقية مكماهون " [٢٥] ، وأوعزت الحكومة الإيرانية عام ١٩٣٠ إلى سفيرها في كابل بأن يبلغ وزارة الخارجية الأفغانية ، بأنها سوف لا ترسل ممثليها للتحقيق في الخلافات المتعلقة بنهر الهيرمند ، وطلبت تأجيل تسوية القضية إلى العام القادم [٢٦] ، تألفت لجنتان مشتركتان إيرانية وأفغانية عام ١٩٣١ لحل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين ، أحدهما لحل الخلافات الحدودية والتجاوزات الأفغانية والأخرى لحل قضية مياه نهر الهيرمند [٢٧] . وتشكل الوفد الإيراني المفاوض برئاسة محمد إبراهيم خان علم شوكت الملك [٢٨] والمهندس إسماعيل الشيرازي وبديع الزمان مصباح وممثلين عن وزارة المالية والعقيد مرتضى قلي خان مكري ممثل عن وزارة الحربية ورفيع الملك غلا محسن رسته ممثل عن وزارة الخارجية ومحمد علي منصف بعنوان سكرتير أمير شوكت الملك ، أما الوفد الأفغاني كان برئاسة عبد الأحد خان وغلام يحيى خان مساعد وزير الخارجية ومعتصم خان ومحمد إسماعيل بور وشبر احمد خان سالخوردة حاكم مدينة جخانسور [٢٩] .

واستمرت المباحثات لمدة شهرين في قرية (دوست محمد خان) ، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة تذكر ، لأن سيالخوردة قام بتقسيم أراضي جخانسور ، وأسكن فيها قبائل البشتونستان وأبعد مالكي تلك الأراضي من البلوش والهزارة الشيعة الأفغان ، الذين لهم أقرباء في إيران من أجل تقليل التسلل الإيراني للمنطقة ولكي لا يؤثر تواجدهم على أهالي جخانسور ، وقطع المياه التي تصل إلى أهالي سيستان ، أما المصادر الأفغانية فقد أشارت إلى تشكيل لجنة من أجل تقسيم نهر الهيرمند بالتساوي من بداية النهر إلى الجانب المتخاصم عليه بين البلدين عام ١٩٣١ ، ولكن شوكت الملك بين أنّ إيران لم توافق على هذا المقترح الذي أقرته اللجنة ، وفي الجلسة الأخيرة بين بوضوح – بعد أن عرف بإصرار الأفغانيين على المقترح أنه سيقوم بإرسال المقترح الأفغاني بمذكرة إلى دولته ، وإذ وافقت الحكومة الإيرانية على المقترح الأفغاني ، يستقيل عن وظيفته لاعتقاده إن هذا المقترح يضر أهالي سيستان الإيرانية [٣٠] . ونتيجة لهذه المباحثات لم يوافق رضا شاه على المقترح ، فوجه محمد نادر شاه انتقاداً لرضا شاه [٣١] ، ولكن في عام ١٩٣٢ اقترحت الحكومة الأفغانية على حكومة إيران محاولة التوصل إلى اتفاقية واضحة لتقسيم مياه نهر الهيرمند ، وإعطاء نصف حصة مياه النهر إلى إيران والذي يصل عند بندري

كمال خان بدلاً من ثلث الحصة التي توصل لها مكماهون في تقريره [٣٢] , ولهذا قام ممثل السفارة الإيرانية في كابل غلا محسن رسته والذي كان له دورٌ في المباحثات بمحاولة إقناع وزير خارجية إيران بأن يهيئ نفسه لإعطاء تصريح يذكر فيه الموافقة على هذه الاتفاقية من قبل الحكومة الإيرانية، إلا أن وزارة الخارجية اعترضت على البند الأول من الاتفاقية حول تحديث أنهر جديدة لدى الأراضي في جخانسور (مشابهة لتحكيم اتفاقية مكماهون)، وقد أصرت الحكومة الإيرانية أن تكون الاتفاقية حول ترميم وتعمير الأنهر القديمة ، وليس إنشاء أنهر جديدة لكي لا تقل مناسيب المياه في أراضي سيستان الإيرانية وأن تكون منطقة تقسيم المياه من جهار برجك " تعتبر أول قرية لمدينة جخانسور" ويتم تقسيم المياه من هذه القرية لتأمين حقوق أهالي سيستان، إلا أن الطرف الأفغاني لم يوافق على هذا المقترح [٣٣] ، وبعد مباحثات مطولة وافق الطرفان بأن يكون تقسيم المياه من سد كمال خان ، وعلى الحكومة الأفغانية بأن لا تقوم بإنشاء نهرٍ أو سدٍ من جهار برجك باستثناء الأنهر القديمة .

وأوضح السفير الإيراني أسفند ياري في كابل أن على الحكومة الإيرانية أن تقوم بعقد اتفاقية مع الحكومة الأفغانية تماثل الاتفاقيات التي عقدتها إيران مع العراق والاتحاد السوفيتي والدول الأخرى المجاورة ، والتي لا تتعارض مع القانون الدولي . وكان يعتقد أن تأخر عقد مثل هذه الاتفاقية سيؤثر سلباً على إيران ، لأن حكومة أفغانستان ستقوم باستحداث أنهر جديدة بواسطة المهندسين الأجانب وبالتالي ستكون إيران أمام الأمر الواقع هو الرضوخ للمطالب الأفغانية ، وفعلاً تم تسليم نهر السراج إلى الشركات الأجنبية وتم فتحه عام ١٩٣٤،وأطلعت الحكومة الإيرانية على المشاريع العمرانية والري والزراعة الأفغانية لتحصل على موافقة قطعية بشأن أسهمها من ماء سيستان بأسرع وقت ممكن لأن الحكومة الأفغانية كانت على اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حصلت منها على الكثير من المساعدات الفنية والاقتصادية والاستثمارات المالية والمشاريع العمرانية والري وبناء السدود، في الوقت الذي تبذل الحكومة الإيرانية ما بوسعها لضمان حقوق أهالي سيستان الأمر الذي يعد السبب الرئيسي في تأزم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين الجارين[٣٤].

تم تعيين ميرزا علي أكبر بهمن سفيراً جديداً للحكومة الإيرانية في كابل عام ١٩٣٥ , وحاول إقناع الحكومة الأفغانية بالتنازل عن الحصة المائية التي تصل إلى ميناء

كمال خان ، وجرت المفاوضات بين الطرفين لعقد اتفاقية مؤقتة عام ١٩٣٦ ، ووافقت الحكومتان على تقسيم مياه نهر الهيرمند ، والذي يبدأ من ميناء كمال خان إلى سد لخشك ، وأن يكون التقسيم بالمناصفة بين أهالي جخانسور الأفغانية وأهالي سيستان الإيرانية ، ويحق للبلدين التصرف بحصتهم المائية في أي مكان من أراضيهم . بدأت المباحثات لعقد الاتفاقية المؤقتة ، لكن الموظفين الأفغان قاموا بحفر أنهر جديدة وإغلاق سد لخشك ، مما أدى إلى توقف المباحثات بين البلدين ، لأن المياه لم تصل إلى منطقة بلوك ميان كنكي وبلوكان ديكر ، وتصاعد غلاء منتوج الحنطة في سيستان ، واضطر السفير الإيراني على أكبر بهمن إلى مقابلة وزير الخارجية الأفغاني لحل مشكلة سد لخشك وتنفيذ الاتفاقية المؤقتة بخصوص نهر الهيرمند ، وأشار وزير خارجية أفغانستان إلى عدم موافقة حكومته على ما قام به الموظفون الأفغان [٣٥] ، إلا أنه في الوقت نفسه ، أوضح أن السبب المهم وراء عدم توافق البلدين حول نهر الهيرمند هو أن معظم مياه هذا النهر تقع في الأراضي الأفغانية ، في حين أن حوالي أربعة اخماس من كمية المياه تصب في الأراضي الإيرانية . لذلك فأن المطالبات الأفغانية بالتسوية العادلة للمشكلة يعد أمراً مشروعاً من وجهة نظر الحكومة الأفغانية ، وألمح وزير خارجية أفغانستان إلى أن من مصلحة حكومة إيران بناء علاقات صداقة مع حكومة أفغانستان ، واستؤنفت المباحثات مرة أخرى للتوصل إلى التوقيع على الاتفاقية المؤقتة ، وتشكلت لجان فنية من كلا البلدين للوصول إلى الحلول المناسبة ، إلا أن قيام اللجنة الفنية الإيرانية باستطلاع حول منطقة سد كوهك والمناطق المحيطة بميناء كمال خان بغياب اللجنة الفنية الأفغانية ، أثار حفيظة اللجنة الأفغانية من جهة ، والانخفاض المفاجئ للمياه في سد كوهك من جهة أخرى ، مما أدى إلى تصاعد وتيرة الجدال مرة أخرى ، وحاولت الحكومة الأفغانية تأجيل المباحثات ، واتهمت الحكومة الإيرانية أفغانستان بأنها السبب الذي أدى إلى تعثر المباحثات [٣٦]، لكن وكيل وزير الخارجية الأفغانية السردار محمد نعيم [٣٧] صرح بأن الإدعاءات الإيرانية لا أساس لها من الصحة ، وأشار إلى أن سبب تأجيل المباحثات هو الانخفاض المفاجئ للمياه في سد كوهك .

وعلى الرغم من حساسية الموقف طلب وزير الخارجية الإيرانية من سفير بلاده في كابل مواصلة المباحثات للتخفيف من حدة التوتر بين البلدين ، والاتفاق على تعمير الأنهر والسدود ، وإيصال المياه إلى الأراضي الإيرانية ومن ثم التوقيع على الاتفاقية

المؤقتة [٣٨] ، وعلى أثر التطورات الدولية [٣٩] ، وعقد الاتفاقيات لتحسين علاقاتها فيما بينها ، سعت كلٌ من أفغانستان وإيران لعقد الاتفاقية المؤقتة من أجل تقسيم مياه نهر الهيرمند ، ووافق الطرفان بأن يتساوى الماء من سد كمال إلى سد لخشك بين أهالي جخانسور وسيستان ، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية عام ١٩٣٧ ، قام الأفغان نهاية عام ١٩٣٧ بغلق سد نهر الميلك وبغرا على أساس أن هذه الأنهر الصغيرة متفرعة من نهر الهيرمند [٤٠] ، ولكن السفير الإيراني استطاع الحصول على وثيقة من قبل وزير الخارجية الأفغاني تثبت أن بداية نهر الميلك يقع في الأراضي الإيرانية ، ولمنع الإجراءات الأفغانية بغلق هذين النهرين ، تم إرسال باقر الكاظمي من أجل عقد اتفاقية في كابل ، وبعد دراسات ومفاوضات معمقة مع الأفغان ، اقترح إنشاء نهر جديد وتنقية الأنهر وتعويض وتعميق النهر القديم من الجانب الأيسر لنهر الهيرمند ، لكن رضا شاه صرح بأهمية عقد اتفاقية نهائية بين البلدين بأسرع وقت ممكن ، وتأجيل هذا المقترح للمستقبل [٤١] ، وتم التوصل إلى مشروع اتفاقية دائمية لتقسيم مياه نهر الهيرمند بالتساوي عام ١٩٣٨ ، وأهم ما جاء في نص مشروع الاتفاقية التي تتكون من ستة عشر بنداً وبيان وملحق (البرتوكول) تتعهد أفغانستان بأنها لا تقوم ببناء أو تعمير أنهر جديدة من جهار برجك إلى سد كمال خان ومن سد كمال خان إلى قرية دوست محمد خان ، وإذا تطلب الأمر يقوم الموظفين والفنيين ببناء سدود ، وتكون حسب مقررات الاتفاقية ، وتتحمل الدولتان التكاليف كافة وأجور الموظفين والتجهيزات اللازمة للموظفين لتعيين كمية المياه في نهر الهيرمند والأنهر المجاورة له ، ويتم الإعلان عن التقسيم بمسودة وتذكر فيها أسماء الأنهر وكمية المياه الذي يتم تقسيمه ، وإذا حصل أي تغيير يجب أن يعوض في مكان أخر ، وعلى الموظفين والفنيين أن يكونوا مسؤولين عن مضامين هذه الاتفاقية ويحق لهم وبموجب هذه الاتفاقية أن يتجولوا في أراضي الطرف الآخر(الموظفين والفنيين والعمال فقط) من دون حمل السلاح ، وفي حالة حدوث أي اختلاف في تنفيذ الاتفاقية يعجز عنه المسؤولون في لجنة ، يحق التدخل لحاكم جخانسور الأفغانية وحاكم سيستان الإيرانية ، وإذا لم يحل خلال شهرين من تاريخ حدوث الخلاف يحل من قبل المراكز العليا للبلدين ، وعلى الدولتين احترام بنود الاتفاقية كافة ، وإذا لم تطبق يعاقب المقصر قانونياً ويحرم من حصته من مياه نهر الهيرمند، وعلى الطرفين خلال شهرين تقدير نسبة المياه المستهلكة من نهر الهيرمند في مدينة سيستان الإيرانية وجخانسور

الأفغانية [٤٢] ، ويتم تعيين سبعين موظفاً للإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وبعد ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليها يتم تصديق وتبادل الاتفاقية في كابل ، وبعدها تكون قابلة للتنفيذ ، إلا أن الصعوبات التي واجهت هذه الاتفاقية هو البروتوكول الإيراني الملحق بالاتفاقية الذي تضمن عدم تدخل الحكومة الأفغانية بالتجهيز الأساسي في سيستان ، ولكن الحكومة الأفغانية لم توافق على البروتوكول الملحق بالاتفاقية واعتبرته غير ضروري . وحاولت الحكومة الأفغانية تقديم أكثر من مقترح للحكومة الإيرانية من أجل التفاوض معها ، ولكن الحكومة الإيرانية رفضت المقترحات وتوقفت المفاوضات بين البلدين [٤٣] ، وعدّت الحكومة الأفغانية نفسها حرة في التصرف بسد كمال خان والمياه التي تصل لها من نهر الهيرمند ، وعلى إيران أن تتصرف بكمية المياه التي تصل لها من نهر الهيرمند للري والزراعة في سيستان [٤٤] ؛ وبعدها حاولت الحكومة الأفغانية عام ١٩٣٩ وبشكل متكرر التوصل إلى تفاهم مع إيران ، وقدمت مقترحات أن تضمن أفغانستان لإيران كمية ثابتة من مياه نهر الهيرمند وتحددها لجنة مختصة ، وإذا فشلت المفاوضات فيما بينهم ، يتدخل طرف ثالث لحل المشكلة ، وعلى وزير الخارجية الإيراني والسفير الإيراني في كابل تغيير البروتوكول الملحق بالاتفاقية وبعدها رسالة رسمية وبعدها يتم التصديق عليها في طهران ، وأكد السفير الإيراني أن البروتوكول ملحق مع الاتفاقية ، وعدم التصديق عليه يخل بالاتفاقية ، ولم يتوصل الطرفان إلى نتائج مرضية خلال مباحثاتهم ، وظل موضوع نهر الهيرمند معلقاً ولاسيما في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)وبسبب تلك الأوضاع الدولية ساد نوع من الهدوء في العلاقات الأفغانية الأيرانية [٤٥]."

المبحث الثاني

المباحثات الأفغانية والإيرانية والتحكيم الأمريكي (١٩٤٦ – ١٩٥٧)

تفاقمت الأزمة بين أفغانستان وإيران حول مياه نهر الهيرمند خلال موسم الجفاف الذي تعرضت له منطقة سيستان الإيرانية بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ وذلك بسبب مشروع كرشك Girishk [٤٦] الأفغاني ، وبدأت الحكومة الإيرانية تراقب عمل المشروع، مدعية إن الحكومة الأفغانية قامت بحفر قنوات لتحويل مسار مياه نهر الهيرمند وإلحاق الأضرار بسيستان الإيرانية ، ومما زاد من حدة التوتر بين البلدين الطلب الذي تقدمت به الحكومة الأفغانية إلى شركة موريسون نديسون " Morrison – Kundsen " الأمريكية

ومهندسوها مواصلة العمل حول مشروع كرشك ، فوجهت الصحف الإيرانية انتقاداً شديداً للمشروع ، واتهمت الحكومة الأفغانية بحفر قنوات في أعلى نهر الهيرمند ، وهذا العمل أدى إلى زيادة الجفاف في منطقة سيستان بتغيير مجرى المياه ، ولكن الحكومة الأفغانية أنكرت هذه الاتهامات وطالبت بإجراء مفاوضات بين البلدين [٤٧] ، واقترحت تأليف لجنة فنية إيرانية – أفغانية لتحديد احتياجات منطقة سيستان الإيرانية من مياه النهر[٤٨]، لم توافق الحكومة الإيرانية على فكرة تأليف لجنة مشتركة لتحديد كمية المياه ، واقترحت قيام وزير الزراعة الإيراني بزيارة خاصة إلى أفغانستان لإجراء مباحثات في مشاريع التنمية الأفغانية في نهر الهيرمند ، لكن الحكومة الأفغانية رفضت زيارة وزير الزراعة الإيراني وإجراء مسح للمشاريع المقامة على نهر الهيرمند ، وعدت هذا المقترح خرقاً لسيادة أفغانستان ، واستمر التوتر بين البلدين ، لذلك أرسل رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام السلطنة [٤٩] برقية إلى الحكومة الأفغانية يهدد فيها ، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين البلدين وعدم تنظيم تدفق سرعة مياه النهر سيتم تقديم المشكلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية [٥٠] ، وتزامن ذلك في الوقت الذي اشتد فيه الجفاف في منطقة سيستان الإيرانية ، إذ أثر هذا الوضع في مختلف جوانب العلاقات بين البلدين ، وبدأت أفغانستان بفتح أنهر جديدة وأطلقت عليها اسم " نهر السراج " ونهر أخر باسم " نهر بغرا " وهذه الأنهار متشعبة من نهر
الهيرمند [٥١] ، مما أثار ضغينة الحكومة الإيرانية إذ أنها أدركت أن أفغانستان أخذت تفتح أنهاراً جديدة مع الاستحواذ الكامل على نسبة المياه الداخلة للأراضي الإيرانية .

وأبلغت إيران مجلس الأمن من خلال تقرير قدمته له بالأمل طالبت فيه تدخل طرف ثالث لحل الأزمة والتي استمرت طيلة السنوات الماضية ، ورشحت الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلة .

أوفدت الحكومة الأفغانية محمد كبير خان إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتداول في المشاكل العالقة حول نهر الهيرمند مع العلم أن أفغانستان كانت متعاقدة مع شركة موريسون نديسون الأمريكية لمشاريع التنمية على نهر الهيرمند التي سبق ذكرها [٥٢] .

استجابت الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت موافقتها على التدخل لحل مشكلة النهر بين البلدين [٥٣]، عام ١٩٤٨ وأرسلت سفيرها (جورج آلن Allen) والملحق الزراعي للسفارة (بولستر Bolester) إلى طهران لدراسة الأوضاع في سيستان، وقدّما

تقريراً ذكرا فيه أن جزءاً واسعاً من هذه القنوات الخاصة بنهر الهيرمند من الجانب الإيراني كان جافاً منذ سنوات سابقة ، والجزء الآخر جفت فيه المياه بسبب موسم الجفاف ، وأشارا في التقرير إلى الانتقادات التي وجهتها سيستان الإيرانية بسبب المشاريع التي تنفذها شركة موريسون نديسون الأمريكية ، والتي تمنع وصول المياه الكافية إليها ، واقترح عقد اجتماع في واشنطن يضم كلاً من الولايات المتحدة وأفغانستان وإيران على مستوى وزراء الخارجية ، وعقد الاجتماع في واشنطن وحضر وزراء خارجية الدول الثلاث بين عامي ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، وبعد مباحثات من قبل الدول الثلاث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل لجنة لحل المشكلة [٥٤] ، تقوم بدراسة مشكلة مياه نهر الهيرمند خلال مدة أقصاها ستين يوماً ، وعلى الدولتين ترشيح من ينوب عنهما لتنفيذ المقررات التي تضعها اللجنة ، إلا أن أفغانستان رفضت المقترح وأعلنت أن المدة غير كافية لدراسة مثل هذه المشكلة المستعصية ، واقترحت أيضاً ألا يكون المرشح من كلا الدولتين من بين الشخصيات المتفاوضة ، ووجدت إيران نفسها مضطرة إلى الموافقة على الشروط الأفغانية لأنها كانت تسعى جاهدة لحل هذه المعضلة التي تركت آثارها البليغة على الشعب الإيراني ، ومحاولة خلق أجواء تفاهم وصداقة مع أفغانستان [٥٥] ، وتم انتخاب ثلاثة أشخاص من جنسيات وولايات مختلفة لمتابعة مسألة نهر الهيرمند وهم : فرانسيس كوخ دومنكيث Francis koch Domenkit من تشيلي (الخبير في شؤون الري) ، روبرت ل. لوري Robert l. laurie (مهندس ومستشار لحكومة الولايات المتحدة) ، كرستو فراي وب christo Fry up (مهندس قسم موارد المياه ورئيس اكتشافات الموارد في كندا) ، وتم إبلاغ وزارتي الخارجية في الدولتين بأسماء خبراء اللجنة وهم بالأصل مهندسون متخصصون بالموارد المائية ، وأطلق عليها " اللجنة المحايدة " ، وبعد موافقة الحكومتين الأفغانية والإيرانية على اللجنة المحايدة والأعمال التي ستقوم بها أطلق عليها بلجنة مصب نهر الهيرمند " [٥٦] ، واتفق الطرفان على دفع تكاليف سفر اللجنة وإقامتها وعملها بالمناصفة والتي بلغت ١٣٠ ألف دولار ، وواصلت اللجنة أعمالها ومكثت شهراً في أفغانستان ومثله في إيران ، ودرست المشكلة بصورة عملية وفنية [٥٧] ، حيث قامت بدراسة طريق نهر الهيرمند من حدود سد كمال خان إلى الأسفل منه ، ودراسة انسياب المياه أيام الجفاف والفيضانات والأيام العادية وكمية المياه ، التي تصل إلى سيستان الإيرانية وجخانسور الأفغانية وما تحتاجه الزراعة الشتوية

والصيفية من المياه ، واعتمدت اللجنة في دراساتها على التقارير والوثائق التي توصل لها كولد سميد ومكماهون سابقاً ، ورسمت جميع التقارير والسجلات التي قدمها المهندسون والموظفون الإيرانيون والأفغانيون التي درست سابقاً .

وبعد الإطلاع عليها ودراستها تم تسليمها إلى اللجنة التنفيذية (التي ستنفذ أعمال اللجنة على أرض الواقع) وتم اختيار المهندس انجنير engineer من قبل وزارة الخارجية الأمريكية رئيساً للجنة التنفيذية ، والتي تبدأ أعمالها من الدراسات الأولية للنهر ، على أن توفر الدولتان للجنة مترجمين ومعاونين ووسائل للنقل وقت إقامة اللجنة في بلدانهم ، وبعد انتهاء اللجنة من دراستها ترسل تقاريرها إلى الولايات المتحدة وأفغانستان وإيران ، وتكون التقارير والرسائل باللغة الانكليزية .

وبعد دراسة مستفيضة ودقيقة من قبل اللجنة قدمت تقريرها عام ١٩٥١ تضمن جملة من النتائج أهمها على الدولتين الأخذ بهذا التقرير جملةً وتفصيلاً ، والعمل فيه بما يخص مسار وتنظيم مياه النهر بما يروي جميع الأراضي (سيستان الإيرانية وجخانسور الأفغانية) [٥٨] ، كما رأت اللجنة أن سبب شحة الماء في سنوات الجفاف ، كان بسبب عدم تنظيم عبور الماء من الأنهر الرئيسة إلى الدلتا ، وأن مشاريع التنمية التي أقامتها أفغانستان أيضاً لم تقلل من المياه بل خفضّت مستوى المياه في وقت الفيضانات ، وقررت اللجنة أن على الدولتين توفير نسبة المياه المستخدمة تحسباً لأيام الجفاف التي تطرأ على المنطقة لأن المعلومات المتوفرة تحتمل وقوع حالات جفاف كل ثمانية وعشرين عاماً مرة واحدة ، وبما أن " سد الكنكي " يعد مخزناً للمياه الفائضة من نهر الهيرمند ، لذلك فأن استخدامه سيكون لصالح الدولتين ، وهذا يشمل (سد أرقند) ليروي أراضي سيستان الإيرانية وجخانسور الأفغانية بالتساوي ، ويمكن شق نهر جديد عند زيادة الماء (نهر البغرا) ويتم التطوير والصيانة على كلا البلدين[٥٩] ، وعلى أفغانستان مراعاة حقوق المياه التي تدخل إلى إيران وتقلل من فتح أنهار جديدة لكي لا تقل نسبة المياه عن إيران ، واقترحت اللجنة منذ تسليم تقريرها إلى أفغانستان وإيران أن تقوما بدراسته دراسة دقيقة والموافقة عليه ، وبعدها تعقد اتفاقية أولية (اتفاقية مؤقتة) لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتغيير ، وخلال هذه المدة تقوم اللجنة بمراقبة مناسيب المياه بعد وضع علامات لمعرفة مناسيب المياه في سيستان الإيرانية وجخانسور الأفغانية ، وعلى هذا الأساس يتم عقد اتفاقية لفترة أطول بين البلدين ، وبعدها قدمت اللجنة تقريرها المفصل إلى وزارة

خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي بدورها أرسلته إلى وزارة خارجية كل من أفغانستان وإيران [٦٠] ، وعلى أثر الانتهاء من تقرير اللجنة التنفيذية عقد اجتماع في كانون الثاني عام ١٩٥١ ضم وزراء خارجية الدول الثلاث في السفارة الإيرانية في واشنطن وهو المكان الذي كانت تعقد فيه الاجتماعات طيلة المدة السابقة [٦١] .

تواصلت الاجتماعات حتى عام ١٩٥٥ ، إلا أن تلك الجهود الكبيرة والاجتماعات المتواصلة واللجان المشكلة ، ذهبت سدىً بسبب تمسك كل من أفغانستان وإيران بمواقفها، وكانت النتيجة خيبة أمل كل من الطرفين في إقناع الطرف الآخر [٦٢] ، ومما يثير الانتباه أنه على الرغم من تشدد كل من الطرفين وتمسكه بموقفه ، فأنهما لم يوصدا منافذ التواصل بشكل نهائي .

تجددت المباحثات بين البلدين من عام ١٩٥٦ وتواصلت حتى عام ١٩٦٠ ، إذ تبادل الجانبان العديد من الوفود والمذكرات الرسمية والرسائل المتبادلة ، وكانت في أغلب الأحوال شديدة اللهجة بسبب تمسك كل منهما بوجهة نظره ، بغية الحصول على مقادير أكثر بكثير مما يقرره الطرف الآخر .

جرت المفاوضات في واشنطن بين السفيرين الأفغاني والإيراني هذه المرة في أب عام ١٩٥٦ ، استمرت لمدة شهرين ، وكانت الحكومة الإيرانية غير موافقة على تقرير اللجنة المحايدة ، وعدته غير دقيق ، وطالبت بالعودة إلى قرار لجنة (كولدا سميد لعام ١٨٧٢) ولجنة (مكماهون لعام ١٩٠٥) ، وطالبت بالاستفادة من تقرير (اللجنة المحايدة لعام ١٩٥٠) كأسس لمعالجة مشكلة نهر الهيرمند .

أما الجانب الأفغاني فقد أصر على الأخذ بتقرير اللجنة المحايدة لعام ١٩٥٠ ، والذي يضمن لإيران الكمية المائية التي تصل إلى مدينة سيستان الإيرانية وقت الجفاف ، وعد نهر الهيرمند نهراً داخلياً ، وليس لإيران حق في التدخل في قضية السيطرة على مياهه ، وأن استمرار المفاوضات في واشنطن مضيعة للوقت [٦٣] .

ونتيجة لتفاقم الخلاف بين البلدين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة جديدة مؤلفة من سبعة خبراء أطلقت عليها لجنة ثيودور الأمريكية (Theodore U.S.A.) ، عملت عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، لإعادة النظر بمشروع وادي الهيرمند ، ودرست جميع تفاصيله ، وأصدرت تقريرها في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ بعنوان (تقرير حول أعمار وادي نهر الهيرمند في أفغانستان) Tafrar about the reconstruction of the

Vally Helmend Afghanistan بعد أن درست كلّ المشاريع التي تنفذها شركة موريسون نديسون .M. K في أفغانستان، وتأثيرها على كميات المياه التي تصل إلى الأراضي الإيرانية ، وخرجت بنتيجة أن الإعمار الأفغاني في وادي نهر الهيرمند ، لا يؤثر على كميات المياه التي تصل إلى سيستان الإيرانية ، كما قامت اللجنة بدراسة سد الكنكي في إيران (الذي يقع على نهر الهيرمند) ، والذي كان مصدر قلق للحكومة الأفغانية ، ولاسيما في موسم الفيضانات ، وقد وجدت أن هذا السد لا يؤثر على الانسياب الطبيعي للمياه ، إلا بدرجة ضئيلة جداً ، وأن البوابات الموجودة في السد يمكن التحكم فيها كلياً أو جزئياً عند قمتها وقت الفيضانات من الجانب الإيراني ، وكان للنتائج التي توصلت إليها اللجنة والتقرير الذي أصدرته الأثر الفعال في تقريب وجهات النظر بين البلدين الجارين وتحسين العلاقات بينهما ، لكنه لم ينه المشكلة بشكل جذري [٦٤] .

ونشرت الصحف الإيرانية مقالاتها عن المباحثات في واشنطن وأشارت إلى وصول السفير الأفغاني الجديد السيد محمد عثمان إلى السفارة الأفغانية في طهران في الثامن عشر من آب عام ١٩٥٧ ، وقد لقى ترحيباً كبيراً من قبل معاون دائرة التشريفات لوزارة الخارجية الإيرانية السيد بهرامي ، وتم التبادل الرسمي في اليوم التالي في قصر المرمرة ، بحضور شاه إيران ورئيس التشريفات لوزارة الخارجية السيد جمشير قريب مما يشير إلى تقدم العلاقات بين البلدين[٦٥] .

" المبحث الثالث "

التسوية النهائية لمشكلة نهر الهيرمند ١٩٥٧ - ١٩٧٣

حاولت كل من أفغانستان وإيران خلق أجواء ودية بينهما ، وتهيئة الأرضية المناسبة لوضع حلول جذرية لمشكلة المياه عن طريق الزيارات المتبادلة واللقاءات المتواصلة عام ١٩٥٧ [٦٦] ، وقد انتهز شاه إيران مناسبة احتفال أفغانستان بالذكرى الأربعين لاستقلالها من الاحتلال البريطاني ، فأرسل مبعوثاً خاصاً هو عبد الحسين مسعود الأنصاري [٦٧] لتقديم التهنئة الحكومة والشعب الإيراني إلى أفغانستان متمنياً لهم التقدم ، وأرسل الشاه رسالة إلى حكومة أفغانستان في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٥٨ ، أشار فيها إلى ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة نهر الهيرمند ونبذ الخلافات بين البلدين [٦٨] .

استجابت الحكومة الأفغانية إلى رسالة شاه إيران ، فأرسلت ممثلها الخاص محمد كبير لودن ، واجتمع مع الطرف الإيراني في قصر المرمرة في طهران في الأول من تشرين الأول عام ١٩٥٨ بحضور شاه إيران ، وقد أشار الممثل (محمد كبير لودن) إلى أن حكومة أفغانستان على استعداد لتحديد كمية المياه ، التي تصل إلى سيستان الإيرانية ، حسب تقرير اللجنة المحايدة وإنهاء الخلافات بين البلدين بصورة عامة ، مشيراً إلى سنوات الجفاف التي تضرر البلدين منها على حد سواء ، وإلى الجهود التي بذلت من قبل اللجنة المحايدة لحل المشكلة من أجل تهيئة وسائل الرفاه للبلدين ، وأرسلت حكومة أفغانستان ممثلها الخاص ليبلغ شاه إيران وضع اللمسات الأخيرة لحل المشكلة عن طريق عقد معاهدة مع الحكومة الإيرانية ، وفي هذه المعاهدة ستتم زيادة كمية المياه إلى مدينة سيستان الإيرانية من أجل إرواء الأراضي الزراعية وقت انخفاض منسوب المياه ، وستكون الزيادة بمعدل ستة وعشرين متراً مكعباً لجريان الماء في الثانية [٦٩] ، أشار شاه إيران إلى تحكيم (كولدا سميد ومكماهون) ، بأن يكون معدل جريان الماء بمعدل اثنان وخمسين متر مكعب في الثانية ، بدلاً من سرعة الجريان بمعدل ستة وعشرين متر مكعب في الثانية ، لم توافق حكومة أفغانستان على زيادة جريان الماء بمعدل اثنان وخمسين متر مكعب في الثانية ، لأن جخانسور تتقدم على سيستان من وجهة نظرهم ، وأن كمية الماء تتقسم على أشهر السنة ، حسب تقرير اللجنة المحايدة لعام ١٩٥٠ ، وإذا لم توافق حكومة إيران على المقترح ستحال المشكلة إلى المحكمة الدولية على الرغم من أن حكومة أفغانستان تحاول حل المشكلة بصورة سلمية وأخوية لأن هذا يعزز أواصر العلاقة بين البلدين [٧٠] ، وعدّت حكومة إيران ، أن المراسلات بين كابل وطهران ، لم تكن على أساس التفاوض ووضع اتفاقية بين البلدين ؛ لأن حكومة أفغانستان أشارت في انعدام الحلول المناسبة للمشكلة ستحال للمحاكم الدولية [٧١] ، وتم استدعاء السفير الإيراني في كابل السيد محمد شاسيته [٧٢] إلى طهران ، لعقد اجتماع طارئ في وزارة الخارجية الإيرانية ، نهاية عام ١٩٥٨ ، وحضر الاجتماع السيد حكمت وزير الخارجية والسيد مسعود الأنصاري (رئيس لجنة هيرمند) والسيد سروري (رئيس المحكمة العليا) وخزيمة علم ، لإجراء مباحثات حول مشكلة نهر الهيرمند [٧٣] ، وعلى أثر هذا الاجتماع تم إرسال الأمير جها نباني [٧٤] الممثل الخاص الذي ينوب عن حكومة إيران ، لإجراء مباحثات في كابل عام ١٩٥٩ ، ولكن قبل زيارة جها نباني أشار وزير الخارجية الأفغاني

محمد نعيم إلى أن تكون المباحثات حلاً نهائياً وجذرياً للمشكلة [٧٥] ، وخلال الزيارة وإجراء المباحثات في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٥٩ ، أشار وزير خارجية أفغانستان إلى أن اللجنة المحايدة ارتكبت خطأ في تحديد كمية المياه التي تصل إلى سيستان الإيرانية (الاستهلاك والزراعة) ، وجعلت تقسيم المياه بحسب الأشهر ، لذا اقترح تشكيل لجنة تراقب الكمية الحقيقة للاستهلاك والزراعة في سيستان الإيرانية في مختلف أشهر السنة ، وتكون لمدة خمس سنوات ، وبعدها يتم إبرام اتفاقية نهائية بشأن نهر الهيرمند ، تكون على أساس تقسيم المياه في منطقة الدلتا ، حسب كمية المياه التي يحتاجها سيستان (للاستهلاك والزراعة) [٧٦]، لكن حكومة إيران لم توافق على هذه المقترحات التي قدمت خلال المباحثات في كابل . وأيضاً فشلت جميع الزيارات الودية والرسمية التي قام بها الممثلون من عام (١٩٥٧ – ١٩٦٠) لحل المشكلة بين البلدين .

شهدت العلاقات الأفغانية الأيرانية تطوراً ملحوظاً في العقد السابع من القرن العشرين ، وكان هذا التقدم من الناحية الاقتصادية والتجارية الثقافية والتجارية والثقافية وسيتم تناوله في الفصل القادم ، ونكتفي بذكر أهم الأحداث التي تخص نهر الهيرمند لفترة الستينيات ، أظهرت الحكومة الإيرانية رغبة في توسيع العلاقات بين البلدين ، فأبدى رئيس الوزراء الإيراني شريف إمامي رغبة في زيارة أفغانستان من أجل تسوية القضايا العالقة بين البلدين ، ومنها مسألة نهر الهيرمند ، فرحبت الحكومة الأفغانية بهذه الزيارة ، في وقت كانت لا ترغب فيه إثارة مشكلة نهر الهيرمند ، لأن علاقاتها كانت متوترة مع باكستان ، ولاقى رئيس الوزراء ترحيباً من الحكومة الأفغانية أثناء زيارته في التاسع والعشرين من أب عام ١٩٦٠ ، والواقع أن الدافع الرئيسي لقبول الحكومة الأفغانية هذه الزيارة من أجل تطور العلاقات الاقتصادية بسبب الحصار الذي تفرضه باكستان على البضائع الأفغانية ، وليس من أجل تسوية مشكلة نهر الهيرمند [٧٧] .

وفي عام ١٩٦٥ تبادل وزراء خارجية البلدين الرسائل الرسمية من أجل تطوير العلاقات وإزالة الخلافات وإيجاد الحلول المرضية لمشكلة نهر الهيرمند بعيداً عن مباحثات واشنطن والتي لم تصل إلى نتائج إيجابية تذكر بل زادت من حدة التوتر بين البلدين، حيث نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصالحها في منطقة الخليج العربي واستثماراتها في أفغانستان وإيران ، وقد أشارت رسالة وزير الخارجية الإيراني عباس آرام [٧٨] إلى نظيره الأفغاني محمد يوسف [٧٩] إلى أن أفغانستان وإيران تربطهم روابط

تاريخية وثقافية واقتصادية منذ سنوات طويلة ، وهذا يعتمد على السياسة الحكيمة للبلدين من وجهة نظره ، وتزداد قوة يوماً بعد أخر ، وتستطيع أن تنهي قضية نهر الهيرمند بشكل سلمي ومرضٍ للطرفين عن طريق التعاون لإنهاء المشكلة التي استمرت لسنوات طويلة ، وأن الجهود التي بذلت سابقاً لم ترض الطرفين ، وأعرب عن استعداد بلاده لإجراء مفاوضات من جديد ، وتم تقديم مقترح من قبل وزير خارجية إيران إلى وزير خارجية أفغانستان على أن يكون جريان الماء بمعدل ثمانية وعشرين متراً مكعباً في الثانية ، ويكون توزيع الماء حسب أشهر السنة (الفارسية) ، ورداً لرسالة وزير خارجية إيران أرسل وزير خارجية أفغانستان محمد يوسف رسالة قال فيها : أن السيد محمد ذي الفقاري سفير الحكومة الإيرانية في كابل أوصل لنا رسالتكم الموقرة التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٦٥ ، ونحن سعداء لإجراء مفاوضات جديدة لحل مشكلة نهر الهيرمند ، مشيراً في رسالته لعدم موافقة الحكومة الأفغانية على المقترح الإيراني معتمدة بذلك على تقرير اللجنة المحايدة والذي تم دراسته بشكل علمي وتقني وتاريخي ، وذكر أن بلاده على استعداد لإجراء المفاوضات على أساس التفاهم والتقارب لحل مشكلة نهر الهيرمند ، وعلى أثر هذا التقارب تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ولكن لم ينه مشكلة نهر الهيرمند [٨٠] ، وفي الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء الإيراني الأمير عباس هويدا[٨١] ، بزيارة رسمية إلى أفغانستان من أجل التداول في مسائل متعددة ، ومن أهمها مسألة نهر الهيرمند ، وتم استقباله بحفاوة من قبل الوزير الأعظم نور احمد خان اعتمادي [٨٢] ، وخلال المباحثات أشار اعتمادي إلى الروابط المشتركة بين البلدين ، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة ، وأن مسألة نهر الهيرمند لن تعيقها ، ولا توجد مشكلة من دون حل ، ونتج عن الزيارة التي استمرت يومين بيان مشترك في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٦٨ ، دعا فيها الجانبان إلى تقوية العلاقات بين أفغانستان وإيران من أجل تسوية المشاكل العالقة [٨٣] .

وشكر الصدر الأعظم [٨٤] شاه إيران على المساعي الحميدة التي قام بها من أجل تحسين العلاقات بين أفغانستان وباكستان ، وفي الختام شكر رئيس وزراء إيران عباس هويدا الحكومة الأفغانية على استقبالها الحار له مؤكداً توثيق العلاقة بين الدولتين وشبهها بستار متين ولا يمكن تمزيقه قائلاً : إن النوايا الحسنة التي تسعى من أجلها إيران ، هدفها تقوية هذا الستار والابتعاد عن المشاكل الصغيرة التي تفكك الوحدة بين البلدين[٨٥] .

ومؤكداً استمرار الزيارات بين الدولتين ، وتوسيع التبادل الاقتصادي والثقافي ، وفيما يخص مياه نهر الهيرمند ، فتم تبادل وجهات النظر ، لزيادة نسبة المياه الداخلة إلى الأراضي الإيرانية واستمرت الزيارات المتبادلة بين الدولتين ، من أجل إنهاء أزمة نهر الهيرمند ، وكذلك استمرت الحكومة الإيرانية إعطاء المقترحات بين فترة وأخرى ، إلا أنها كانت محاولات وليس حلولاً نهائية ، ورغم التطور في العلاقات بقيت مشكلة نهر الهيرمند معلقة بين البلدين (٨٦).

فجرت جولة أخرى من المفاوضات وكانت هذه المرة ناجحة حيث اتفق الطرفان على تقسيم مياه النهر عن طريق تشكيل لجنة في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٧٢ تقوم بوضع علامات حول مجرى النهر ، وترأس اللجنة من الجانب الإيراني محمود فروغي والجانب الأفغاني برئاسة المهندس (بير محمد أكبر رضا) المسؤول العمراني للأنهار والسدود ودرسا خلالها كل المقترحات والأعمال التي تم تقديمها سابقاً (٨٧) ، والسنوات التي أعقبت زيارة رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا لأفغانستان ، اتفق الطرفان على عقد معاهدة جديدة تتضمن بنودها الحفاظ على حقوق الدولتين من مياه نهر الهيرمند ، وفي الثامن والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٢ أعلن الصدر الأعظم الأفغاني (محمد موسى شفيق) (٨٨) بعد زيارته الرسمية إلى إيران سيتم عقد معاهدة جديدة لإنهاء الخلاف وبشكل رسمي في مياه نهر الهيرمند في العام المقبل بعدما توصلا إلى حل يرضي الطرفين ، وبالفعل تم عقد المعاهدة في الثالث عشر من أيار / ١٩٧٣ في كابل ، ووقع عليها من الجانب الإيراني الأمير عباس هويدا ومن الجانب الأفغاني الصدر الأعظم موسى شفيق (٨٩) .

وقد أعلن الأخير أن مسألة نهر الهيرمند كانت مشكلة مستعصية ، استمرت لسنوات طويلة ، إلا أنهّ بفعل الروابط المشتركة بين البلدين الجارين السياسية والاقتصادية ، توفقنا لإيجاد حلول أخوية وسلمية ترضي الطرفين (٩٠) ، وقد تألفت هذه المعاهدة من مقدمة وأثنى عشر مادة وجاء في المقدمة هدف هذه المعاهدة حل الخلاف الذي مضت عليه سنوات عديدة حول مياه نهر الهيرمند ، ومن أجل توطيد العلاقات بين البلدين (٩١) . وأهم بنود المعاهدة تقسيم المياه حسب أشهر السنة (الفارسية ، الانكليزية) مع مراعاة الفصول التي يقل فيها منسوب المياه ، وفي حالة ترميم الأنهار أو كريها يجب أن لا يقلل من منسوب المياه ، وتشكل لجنة ثابتة لصيانة الآلات والأنهار ، لا تؤثر مشاكل الأقاليم

(سيستان الإيرانية وجخانسور الأفغانية) على مسير نهر ولا يغلق مجرى النهر على الطرف الآخر ، وأن تتغذى الأراضي الزراعية بقدر كاف من المياه أيام الجفاف بحيث لا يضر بالمحاصيل الزراعية وكذلك المياه الصالحة للشرب لسكان القرى القريبة من مجرى النهر .

كما توضع علامات على مجرى أنهر تسجل سرعة جريان المياه ، ويشرف عليها موظفون من كلا الطرفين حتى لا تخل بالضوابط المتفق عليها ، وفي حالة وقوع خلاف تحل بطرق دبلوماسية ، ويمكن تدخل طرف ثالث إذا تطلب الأمر [٩٢] . وأن حكومة أفغانستان وإيران قبلتا هذه المعاهدة بعد دراسة طويلة ، ولم تكن إجبارية للدولتين ، وأن هذه المعاهدة محددة فقط بنهر الهيرمند وتكون نافذة المفعول حين يتم التصديق عليها ، وتكتب باللغة الفارسية والبشتو والانكليزية (وسبب الكتابة بالانكليزية للحكم الثالث في حالة وقوع خلاف) .

وفيما يخص البروتوكول الملحق مع المعاهدة فأنه يهتم بوضع لجان مشتركة من المهندسين الإيرانيين والأفغانيين يطلق عليها " اللجنة المشتركة " تجتمع كل ثلاثة أشهر فضلاً عن اجتماع تعقده سنوياً ، لمتابعة التطورات الحاصلة في مجرى النهر (خاصة الأنهار المتشعبة والفرعية للنهر) [٩٣] ، وتشكل لجنة أخرى ضمن الإطار الوزاري تعرف ب " اللجنة الوزارية " خاصة بالموارد المائية تشرف عليها الوزارة بصورة مباشرة ، وتؤلّف لجنة أخرى تقوم بتقصي الحقائق وأن اقتضت تؤلّف " ديوان تحكيمي " يعالج المشكلة بالطرق الدبلوماسية ، ويشرف على هذا الديوان لجنة من الأمم المتحدة ، ويعتمد على تقرير يقدم لها من سكرتارية اللجنة ويعرف " بالخاتمة "، وعلى الدولتين الاهتمام بالمبالغ التي تصرف على تنفيذ وتطبيق مشروع المعاهدة ، والمبالغ التي تخص الطرف الثالث إذا تطلب الأمر .

وبعد مباحثات مطولة ، استمرت أشهراً تم التصديق على المعاهدة في الثالث عشر من آذار عام ١٩٧٣ ووافقت الحكومة الإيرانية من خلالها على منح أفغانستان الجزء الأكبر من مياه النهر في موسم انخفاض منسوب المياه ، وتم تسوية الخلافات العالقة بنهر الهيرمند والتي استمرت عقوداً من الزمن ، لتفتح صفحة جديدة في صرح تاريخ العلاقات الأفغانية الإيرانية[٩٤] .

الخاتمة

- شهدت العلاقات الأفغانية الإيرانية عبر مسيرتها بمراحل سلبية وايجابية ،وشهدت نوعا من الانفراج بعد قيام الحكم الملكي الدستوري عام ١٩١٩ في أفغانستان .
- عُدت مشكلة نهر الهيرمند قضية محورية في تاريخ العلاقات بين البلدين ،وكثيراً ما تدخلت الدول الإقليمية بين أفغانستان وإيران ولاسيما تركيا ،وغالبا ماكانت تدخلاتها تهدف الى تحقيق مصالحها في المنطقة.
- تعد مشكلة نهر الهيرمند من المشكلات المستعصية وجرت مفاوضات بينهما ،وتدخلت اطراف دولية كبريطانيا في بمراحلها الأولى حتى عام ١٩٢٩ ،والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٧ ،إلا ان مطالب كل دولة كانت تصطدم بمطالب الطرف الأخر .
- تتوجت الجهود الدولية والمباحثات المتواصلة منذ عام ١٩٥٧ وعلى مستويات رفيعة بين المسئوولين بين البلدين .وقد تتوجت تلك المباحثات الطويلة بالتسوية النهائية عام ١٩٧٣ .

الهوامش :-

(١) نهر الهيرمند Helmand : عرف في اللغات القديمة بأسم " هيتي ماندر " أي النهر الذي تكثر فيه السدود والخزانات ويذكر المؤرخون المسلمون كانت له آلوف من الروافد والفروع ، وكان هذا النهر على أعظم جانب من الخصوبة قديماً . وأطلق عليه فيما بعد تسمية (الهيرمند أو هلمند) وللمزيد ينظر: ابوالعينين فهمي محمد ، أفغانستان بين الأمس واليوم ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٩٢ ؛صباح محمود محمد ، دراسات عن أفغانستان ، ج٢ ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠ ،ص٢٦٥.

(٢) حسين أحمدي ، تحولات منطقة أي أفغانستان ، كتابخانه موزة ومركز اسناد مجلس الشورى إسلامي ، Akhramovich , R. T. out line history of Afghanistan after the Second world war – ٨ Nauka publishing\47\ house – Moscow. 1966 , p. 25 .

(٣) كامران سهامي ، روابط سياسي إيران بأفغانستان مستقل ، بايان نامة دانشكدة حقوق وعلوم سياسي ، دانشكاة تهران ، ١٣٥٠ ش ، ص٤٧ ؛عبد الهادي حائري ، نخيستين رويا روي هاي انديشه كران ، إيران ، بادورويه ي تحدن بورزوازى غرب ، تهران ، أمير كبير ، ١٣٦٧ ، ص٢٣٥ .

(٤) إقليم سيستان : يقع في جنوب شرق إيران ، ويحدها من الشمال خراسان ومن الغرب كرمان ومن الجنوب بحر عمان ومن الشرق باكستان وأفغانستان ، مساحته ٢ – ١٨٧٥كم^{٢} ، أهم المدن في إقليم سيستان (وهدان ، ويعتبر حالياً المركز لأقليم سيستان) وجابهار وايرانشهر وخاش ونيكشهر وسد اوان وسد باز زابل . ويطلق عليها في العصور التاريخية (سسكستان ، يمروز ، زرنك ، وزابلستان) وتعد في ذلك

الوقت من المراكز المهمة للتحركات السياسية لنشر وإحياء الجنسية الفارسية وفيما بعد أصبحت محط صراع بين الأفغانيين والإيرانيين استمرت لسنوات طويلة ، وللمزيد من التفاصيل ينظر: دكتر بيروز مجتهد زادة ، بازيكران كوجك در بازي بزرك استقرار مزرهاي شرقي إيران وبيد ايش أفغانستان، انتشارات معين ، تهران ، ١٣٨٦ش ، ص٢٧٩ .

(٥) مصدر همان ، ص٢٧٩ .

(٦) محمد نادر شاه : ولد عام ١٨٨٣م في مقاطعة (ديرا) في الهند ، وعين جنرالاً في الحرس الملكي في العشرين من عمره ، ثم رقي إلى رتبة لواء عام ١٩٠٦ وكان عضواً في حركة أفغانستان الفتاة ، وأدى دوراً مهماً في حرب الاستقلال الأفغانية ، وحظي بتقدير واحترام القبائل الأفغانية للدور الذي أداه في تدعيم السلام بينها ، وعين وزيراً للحربية عام ١٩١٩ ، وبعدها عين سفيراً للبلاد في فرنسا عام (١٩٢٤ – ١٩٢٦) ، ثم استقال من منصبه وبقي في مدينة نيس ، استدعي من قبل الحكومة الأفغانية عام ١٩٢٩ للقضاء على الاضطرابات التي عمت البلاد بعد سيطرة بجا سقا على الحكم ، وبعدها أصبح حاكماً على البلاد عام ١٩٢٩ للمزيد من التفاصيل يراجع : ابوالعينين فهمي محمد ، المصدر السابق، ص ٧٦–٧٧.

(٧) احمد خان الابدالي : هو أحد أحفاد أسد الله خان ، تبوء مناصب عسكرية مرموقة في عهد نادر شاه الأفشاري ، حظي بتقدير القبائل الأفغانية ، وذلك مكنه من أن يحتل الموقع الأول في الدولة . للمزيد من التفاصيل يراجع : فاروق حامد بدر ، تاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي حتى وقتنا الحاضر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٤٩؛ أبو العينين فهمي محمد ، المصدر السابق ، ص٥٩ – ٦٠ .وقبيلة الابدالي هي واحدة من أكبر القبائل الأفغانية ، مؤسسها (ابدال خان) انتقلت هذه القبائل بعد الهجرة الثانية إلى المناطق الجنوبية الشرقية ، واتخذت من المثلث الواقع بين نهر هيرمند ونهر كابل ونهر السند مقراً لها . أنظر : خليل الله خليلي ، هرات تاريخها أثارها ورجالها ، مطبعة المعارف ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٣٨ .

(٨) جورج وليم فردريك كلارندون : ولد في لندن عام ١٨٠٠ ، ودخل السلك الدبلوماسي في سن صغير ، وتقلد مناصب وزارية عديدة منها منصب مفوض للكمارك في دبلن وباريس ، ومن ثم شغل منصب السفير البريطاني في أسبانيا (١٨٣٣ – ١٨٣٨) ، وبعد ذلك شغل منصب اللورد (١٨٣٩ – ١٨٤١) ، وشغل منصب رئيساً للتجارة (١٨٤٦ – ١٨٤٧) ، وشغل منصب الملازم في ايرلندا عام (١٨٤٧ – ١٨٥٢)، وبعدها شغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية (١٨٥٣ – ١٨٧٠) في الهند ، وتوفي أثناء محاولة للحث على بروسيا لقبول الحد من التسلح وللمزيد ينظر :سامي صالح محمد الصياد ، الصراع البريطاني – الفرنسي على مشروع قناة السويس ١٨٥٤ – ١٨٦٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التأريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٥ ؛ عبد الله شهبازي ، جنك كريمة ، بريتانيا وديبلماسي " فر بيكارى هدفمند " ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال (٦)، شمارة (٢١ ، ٢٢) ، بهاروز زمستان ، تهران ، ١٣٨١ش ، ص١٥٠ – ١٥٧ .

(9) Reporton the conlroversy between Iran and Afghanistan over the Helmend river water , No – OIR 450 , of October 24 , 1947 , Film No. 38 , pp. 10 – 11 ;

يوسف متولي حقيقي ، أفغانستان وإيران ، بزوهشي بيرامون روابط سياسي وجالشهاي مرزي از احمد شاه دراني تا احمد شاه قاجار ، مشهد ، بزوهشهاي إسلامي ، ١٣٨٣ ، ص١٦١ .

(١٠) لجأت إيران إلى بريطانيا لطلب المساعدة ، لاسترجاع إقليم سيستان من أفغانستان ، إلا أن الجهود التي بذلتها بريطانيا كانت لصالح أفغانستان ويكمن السبب في ذلك أن الشير علي حاكم أفغانستان عقد اتفاقية مع بريطانيا عام (١٨٧٢ – ١٨٧٣) ، وفحوى الاتفاقية كان تقديم المساعدات الكافية لأفغانستان في حال تعرضها لأي عدوان روسي مرتقب وفي المقابل السماح للقوات البريطانية التواجد داخل الأراضي الأفغانية ، في حين تعزز الوجود الروسي في إيران عام ١٨٧٣ ، وللمزيد ينظر : نزار أيوب حسن الطولي ، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩٣٩ – ١٩٤٧ ، دراسة تاريخية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص١٧ .

(١١) غلام رضا فخاري ،.ختلاف إيران وأفغانستان درمورد رود هيرمند ،تهران ،١١٣٧١ش، ص٣٧ – ٤٠.

(١٢) وزارت اطلاعات وكلتور سوابق وإسناد موضوع آب ازرود ، هلمند : نشريه إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥١ ، ص٦ – ٨ .

(١٣) آرثر هنري مكماهون (١٨٦٢ – ١٩٤٩): سياسي وعسكري بريطاني ، ولد في ايرلندا ، عمل في وزارة الخارجية في لندن ثم في حكومة الهند ، عين أول مندوب سامي على مصر عام ١٩١٤ ، أشرف على الاتصالات التي تمت بين الحكومة البريطانية والشريف حسين ، كان ضمن الوفد البريطاني لمؤتمر السلام وحضر معظم جلساته . وتم منحه وسام النهضة من الدرجة الأولى من ملك الحجاز ، وتم ترفيعه إلى درجة فارس العدالة في نظام سان جون عام ١٩٢٥ :سحر عباس خضير ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٧ – ١٩٢٣) دراسة تاريخية ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التأريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٤١ .

(١٤) احمد توكلي ، تاريخ روابط سياسي إيران بادنيا أفغانستان ، جاب أول ، جابخان قهر ، ص٨٠ – ٨٧ ؛ درة مير حيدر ، مرزهاي إيران درا دوار مختلف تاريخ ، تهران ، ١٣٥٤ش ، ص٢٢ .

(١٥) إسناد مؤسسة مطلعات وبزوهشهاي سياسي ، ١٣١٣ش ، ص٨٣ .

(١٦) دكتر افشار يزدي ، أفغانستان نامة (كتاب أول) ، تهران ، ١٣٨٠ش ، ص٤٧ – ٤٨ ؛ كامران سهامي ، مصدر بشين ، ص٥٥ .

(١٧) وزارت اطلاعات وكلتور سوابق وإسناد موضوع آب ازرود ، هلمند : نشريه إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥١ ، ص١٣ .

(١٨) آدمك ، تاريخ روابط سياسي اقتصادي (در بنمه نخست سمة بيستم) ، ج٢ ، ص٢٦٩ ؛ روزنامة إصلاح ،كابل، شمارة ٢٣٢، سال جهارم، يوم بكنشنبة/ ١ أسد/ ١٣١٢ش،ص١.

(١٩) محمود خان : ولد عام ١٨٨٨م ، بدأ حياته المهنية كضابط في الجيش الأفغاني ، ثم رقي إلى رتبة جنرال في الجيش الأفغاني عام ١٩١٧ ، وأدى دوراً مهماً في قيادة القوات الأفغانية أثناء حرب الاستقلال الأفغانية عام ١٩١٩ ، وشغل مناصب إدارية وعسكرية ما بين عامين (١٩١٩ – ١٩٢٨) ، وعين قائداً لولاية جنوبي (١٩٢١ – ١٩٢٤) وبعدها عين قائداً للقوات الأفغانية في بادخشان (١٩٢٤ – ١٩٢٦) ، وأصبح نائب وزير الداخلية عام ١٩٢٧ ، وعين حاكماً لولاية شرقي عام ١٩٥٨ ، وبعدها أسند له وزارة الحربية ، وقائداً للقوات المسلحة واستمر في منصبه حتى عام ١٩٤٦ ، وبعدها أسند له منصب رئيس الوزراء عام ١٩٤٦ ، وبقي فيه حتى عام ١٩٥٣ ، وتوفي عام ١٩٥٩ في كابل وللمزيد ينظر: مي

فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في أفغانستان ١٩٢٩ – ١٩٧٣ ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١١٤.

(٢٠) د. ك. و. البلاط الملكي ١٠٧٥ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في طهران ، المرقم ١٢٠٣ والمؤرخ ٥ تشرين الأول ١٩٣٦ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٣٨ ، ص٥٧ .

(٢١) هو شكن كريمي ابهر ، تاريخ روابط خارجي إيران با اتحاد جماهير شوروي الألمان ، أفغانستان تركية وعراق در دورة رضا شاه ، بايان تامة كارشناسن درر شته روابط سياسي دبيكماتيل ، دانشكده روابط بين الملل ، وزارت أمور خارجية ، جمهوري إسلامي إيران ، زمستان ، ١٣٦٨ش ، ص١٩٧ – ١٩٨ .

(٢٢) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران ، سال ، ١٣٠٨ ، كارتن ٢٠ ، بروندة ١١٩ / ٣٣ ، سند ٣٠ – ٣١ .

(٢٣) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران ، سال ، ١٣٠٨ كارتن ٢٠ ، بروندة ١١٩ / ٣٣ ، سند ٤٦ – ٤٧ ؛ هوشكن كريمي ابهر ، مصدر بشين ، ص١٩٨ .

(٢٤) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران، سال ، ١٣٠٨ كارتن ١٨ ، بروندة ١١٦ / ٣٣، سند ١٨٠ .

(٢٥) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي ، وزارت أمور خارجة إيران، سال ١٣٠٨ ، كارتن ١٨ ، بروندة ، ١١٦ / ٣٣ ، سند ٨٤ .

(٢٦) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت خارجه إيران ، سال ١٣٠٨ ، كارتن ١٨ ، بروندة ١١٦ / ٣٣ ، سند ٨٤ .

(٢٧) مهدي فرخ ، نظري بة المشرق ، تاريخ سياسي أفغانستان ، جلد أول ، تهران ، سال ١٣١٤ ، ص٤٤٦ .

(٢٨) محمد إبراهيم خان علم (شوكت الملك) : ولد عام ١٨٣٩ ، عاصر الحكم القاجاري وأوائل العصر البهلوي وتقلد مناصب مهمة في أواخر العصر القاجاري والبهلوي ، وكان حاكم على بيرجند جنوب خراسان وسيستان ، وأسس حكم ذاتي في بيرجند ، وفي العهد البهلوي استدعاه رضا شاه وقلده منصب وزير البريد والتلغراف ، وتوفي عام ١٩٤١ وللمزيد ينظر :Pirous Mojtahed – Zadeh , Small

(29) players of The Great came " The settlement of Irans castern border lands and the creation of Afghanistan " , New york , 2004 , pp. 74 – 77 .

(٣٠) محمد تقي رخشاني ، مرز بندي هاي سيستان در تاريخ معاصر إيران ، قاجار بهلوي ،زهدان ، نختان ، ١٣٨٥ ، ص١٣١ ؛ محمد علي منصف ، أمير شوكت الملك علم : أمير قائن ، تهران ، أمير كبير، ، ١٣٥٤ ، ص١٨٦

(٣١) محمد تقي رخشاني ، المصدر بشين ، ص١٣٢ ؛ محمد علي منصف ، المصدر بشين ، ص١٨٦ – ١٨٨.

(٣٢) مهدي فرخ ، نظرى به المشرق ، المصدر بشين ، ص٤٥٠ – ٤٥١ .

(٣٣) المصدر همان ، ص٤٥١ .

(٣٤) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت خارجة إيران ، سال ١٣١٣ ، كارتن ٣٣ ، بروندة ١٣ ، سند ١١ .

(٣٥) مير محمد صديق فرهنك ، أفغانستان در بنج قرن أخير ، ج٢ ، تهران ، انتشارات عرفات ، ١٣٧٤ ، ص٦٢٧ – ٦٦٦ ؛ روزنامة ايندة إيران شنبه ، شمارة ١٧ و١٨ ، سال جهارم ١٨ آذار ١٣١٢ش ، شعبان ، ١٣٥٢ه ، ص١ .

(٣٦) مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت خارجة إيران، سال ١٣١٤ ، كارتن ٣٣ ، بروندة ١ / ١٣ ، سند ١ – ٩ .

(٣٧) وزارت إطلاعات وكلتور سوابق وإسناد موضوع آب ازرود ، هلمند : تشريه إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص١٣ – ١٤ .

(٣٨) السردار محمد نعيم خان : هو ابن أخ الملك محمد نادر شاه ، ولد عام ١٩٠٧ في كابل ، شغل مناصب عديدة منها ، عين مديراً للشعبة السياسية بديوان وزارة الخارجية ونقل إلى منصب مدير مفوض أفغاني في روما ، وعين وكيل لوزير الخارجية الأفغانية عام ١٩٣٤ للمزيد من التفاصيل ينظر:مي فاضل مجيد، المصدر السابق ، ص١٠٣ ؛ جريدة البلاد ، بغداد ، العدد ٨٨٦ ، ٤ حزيران / ١٩٣٧ .مير محمد صديق فرهنك ، مصدر بشين ، ص٦٣٩ .

(٣٩) في العقد الرابع من القرن العشرين سعت الدول العربية إلى نبذ الخلافات الجانبية بينها وتطوير التعاون الاقتصادي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فيما بينها كما سعت دول المنطقة إلى عقد معاهدات للتقارب والتعاون فيما بينها أهمها معاهدة سعد آباد التي اهتمت بسياسة حسن الجوار والتنسيق في العلاقات الخارجية للدول المشاركة فيه وهي كل من (إيران – تركيا – أفغانستان – العراق) . للمزيد من التفاصيل يراجع :

R. K. Ramazani , The Foreign policy of Iran 1500 – 1941, Adveloping Nation in world affairs ,Virginia 1966 , pp. 272 – 275 .

(٤٠) منو جهر محمدي ، مرورى برسياست خارجي إيران در دوران بهلوي ، تهران : نشر دار كستر ، ١٣٧٧ ، ص٦١ ؛ روزنامة إطلاعات ، سال يازدهم ، شمارة ٢٥٩٣ (سسة شنبه ١٢ آبان ١٣١٥) ، ص١٣ .

(٤١) مير غلام محمد غبار ، أفغانستان در مسير تاريخ ، ج٢ ، (قم : إحساني) ، ١٣٧٥ ، ص١١٦٤ ؛ محمد علي بهمني قاجار ، تمايت أراضي إيران در دوران بهلوي ١٣٢٠ – ١٢٩٩ ، جلد أول ، مؤسسة مطالعات وبزرهشهاي سياسي ، ص٣٥٢ .

(٤٢) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص١٤ – ١٩ .

(43) Ryport on the Conlroversy between Iran and Adganistan over the Helmend river Water , No – OIR 4509 of October 24 , 1947 , Film No. 38 , p.p. 13 – 14 .

(٤٤) محمد تقي رخشاني ، مرز بندى سيستان در تاريخ معاصر إيران (قاجار بهلوي) ، زهدان : نغتان ، ١٣٨٥ ، ص١٣٦ – ١٣٧ ؛ محمد علي همايون كاتوزيان ، اقتصاد سياسي إيران ازمشروطيت تابان سلسلة بهلوي ، ترجمة محمد رضا نفيسي وكامبيز عزيزي ، ج٤ ، تهران ، نشر مركز ، ١٣٧٣ ، ص١٨٠ – ١٨١ .

(45) J. M. upton , The History of Modern Iran , an Inter pretion , Massachusetts , 1961 Arhold , Fletcher , Afghanistan A high way conquest , New york , 1965 , p. 62.

(٤٦) مشروع كرشك : وهو مركز لمشاريع التنمية الأفغانية على نهر الهيرمند لإنشاء محطة هيدروكهربائية طاقتها (٦,٢٨٠ كيلو واط) وأطلق عليها هذه تسمية نسبة إلى منطقة كرشك الواقعة بين شمال قندهار وملتقى أنهار الهيرمند ، اقترح المشروع لأول مرة في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين وبدأ العمل فعلياً عام ١٩٣٧ تحت توجيه وإشراف مهندسين ألمان ويابانيين وأنجزوا القليل من المشروع قبل الحرب العالمية الثانية ، وقدموا بعض التقارير والخطط الهندسية عام ١٩٤١- ١٩٤٣ ، وبعدها أشرف الأفغان بأنفسهم ، وتحت توجيه أفغاني من قبل محمد كبير خان لادن الذي عين وزيراً للأشغال العامة عام ١٩٤٤ وكان يتدرب في الولايات المتحدة الأمريكية وعين مهندس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واستمر في العمل معهم حتى عام ١٩٤٦ ، وجرت مفاوضات بين الحكومة الأفغانية وشركة موريسون نديسون في نيويورك وتوقيع اتفاقية لمشاريع الاعمارية في أفغانستان وقاموا بعدها بإجراء مسح للمنطقة (من منطقة كوشك ونهر الهيرمند وتدفقه) إلى ماء سيستان الإيرانية ومدى تأثيره على المنطقة من قبل شركة (M – K) . أنظر :

Report on the controversy between Iran and Afghanistan over the Helmend River water , No. OIR 4509 of October 24 , 1947 , Film No. 33 , pp. 2 – 24 .

(47) Ibid , p. p. 16 – 18 .

(٤٨) د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٩٠ / ٣١١ تقارير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم س / ٢ / ٤ / ١١ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٤٧ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦٩ ، ص٢٨٦ .

(٤٩) احمد قوام السلطنة : ولد في طهران عام ١٨٧٧ من أسرة ثرية درس العلوم السياسية في باريس وبعد عودته حصل على مناصب عديدة ، وسافر إلى أوربا خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاء الحرب عاد لبلاده وتمتع بنفوذ سياسي وأسهم بدور بارز في إيران ، ولاسيما أواخر الأربعينات القرن العشرين ليصبح أكثر الأشخاص نفوذاً في إيران ، نجفغلي بسيان وخسرو معتضد ، معماران عصر بهلوي ، تهران ، جاب أول ، ١٣٧٩ ، ص١٨٧ ؛ عبد الله مستوفي ، شرح زند كاني من تاريخ اجتماعي وإداري، دورة قاجاري ، جلد أول ، جاب دوم ، تهران ، ١٣٢١ ، ص٢٨ – ٣٠ .

(٥٠) وقعت الحكومة الإيرانية عقداً عام ١٩٤٧ مع " شركة موريسون نديسون " ، لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تعانيها إيران ، ووضع مشروع من قبل الشركة عرف بمشروع " السنوات السبع الاقتصادية " ، وعبر عمل دؤوب استغرق وقتاً متواصلاً ، على أثره قدم خبراء الشركة (٨٠٠) صفحة تتضمن إنشاء (٢٤٠) صفحة تتضمن إنشاء (٢٤٠) مشروعاً اقتصادياً يشمل إصلاحات اقتصادية متعددة ، خاصة (بالصناعة والزراعة والصحة ...) في حين كان موقفها معاكساً لمشاريع الشركة مع أفغانستان وللمزيد ينظر :

د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم س / ٢ / ٤ / ١١ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٤٧ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦٩ ، ص٢٨٦ ؛

Report on the controversy between Iran and Afghanistan over the Helmend River water , No. OIR 4509 of October 24 , 1947 , Film No. 33 , p.p. 12 – 19 ,

هند طاهر خلف البكاء ، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩٤١ – ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٥ – ١٢٦ ؛ رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١١١ – ١١٥ .

(٥١) بيروز مجتهد زادة ، مصدر بشين ، ص٤٦ – ٤٥٥ .

(٥٢) د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٤٣٤ / ١٦٠ والمؤرخ ١ / تشرين الثاني ١٩٤٧ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٠ ، ص١١٦ ، ١١٧

(٥٣) وتم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للتحكيم الإيراني الأفغاني ، لأن (الولايات المتحدة الأمريكية) خرجت بعد الحرب العالمية الثانية قوة عالمية مسيطرة ، فاتجهت إلى ترتيب الوضع الدولي بشكل يتناسب مع دورها الجديد ، ودعت إلى السلام العالمي بين دول العالم من خلال وضع المواثيق الدولية الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة من جهة ، وتقليص دور المد الشيوعي من جهة أخرى ، وللمزيد ينظر : لمياء محسن محمد الكناني ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا ، " دراسة تأريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥ – ١٩٧٥ " ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبناء ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣ ؛ هاشم حسن حسين الشهواني ، مجلة السياسة الدولية (١٩٦٥ – ١٩٧٥) ، دراسة تاريخية لقضايا عالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص١١٨ .

(٥٤) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٢٤.

(٥٥) كامران سياسي ، مصدر بشين ، ص٥٦ .

(٥٦) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٢٥ .

(٥٧) د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٥٥ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في طهران المرقم س / ٣٢٢ والمؤرخ في ١٨ حزيران ١٩٥٠ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٠٣ ، ص٢٠٢ – ٢٠٣ .

(٥٨) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٢٦ – ٢٩ .

(٥٩) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ش ، ص٣٤ – ٣٥ .

(٦٠) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٣٥ .

(٦١) وتم اختيار واشنطن لتوفير جميع المستمسكات والتقارير التي عدتها لجنة الخبراء (لجنة المحادية) وأن الولايات المتحدة الأمريكية طرف ثالث في المباحثات الإيرانية الأفغانية ؛

د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٨ / ٣١١ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ١ / ١ / ٧١ والمؤرخ ٢٥ / حزيران ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢٠ ، ص٢٩ – ٣٠ ؛ إسناد لأنه جاسوسي أمريكا ، أفغانستان : آنحاز بحران ، بخش دوم ، جلد ينجم ، ص٢٣٢ .

(٦٢) د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٧ / ٣١١ ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٧ / ٤ / ٢٤ والمؤرخ ٣١ / آذار ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٨ ، ص٢٩ – ٣٣ ؛

د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٧ / ٣١١ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٥ / ١ / ١ / ٦٠٠ والمؤرخ ٢٢ / كانون الثاني ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٣٨ ، ص٣٣ .

(٦٣) ويذكر السيد مسعود بوهنيار (مدير الدائرة السياسية الأولى في وزارة الخارجية الأفغانية والمسؤول عن الدائرة الشرقية) إلى السفير العراقي في أفغانستان ، أن المياه التي تصل إلى إيران كافية لدى منطقة سيستان بكاملها وبنفس النسبة التي كانت تصل لهم من نهر الهيرمند منذ قرون سابقة . إلا أن المناطق المحيطة بحوض سيستان ولاسيما في زهران وما جاورها في مناطق جرداء وجافة وخالية من الزراعة نظراً لعدم توفر المياه فيها ، وأن إيران عندما تصر على أن ٢٢ مكعب في الثانية غير كاف فهي ربما تفكر في الاستفادة من المياه الزائدة تضخها إلى تلك المناطق في المستقبل " ؛د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ٤ / ٦ والمؤرخ في ١٢ / كانون الثاني ١٩٥٦ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢ ، ص٢ – ٣ ؛
روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١٨ / ٨ / ١٣٣٦ .

(٦٤) د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٩ / ٤ / ٨٤ والمؤرخ في ٢١ / تموز ١٩٥٧ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢ ، ص٦ ؛ د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٥٠ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٩٨ والمؤرخ في ١٠ / تشرين الأول والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦ ، ص٣٣ .

(٦٥) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١٨ / ٨ / ١٩٣٦ش ، روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٥ / ٨ / ١٣٣٦ش

(٦٦) فضل الله براقي ، مصدر بشين ، ص٣٣٠ .

(٦٧) عبد الحسين مسعود الأنصاري : ولد في طهران عام ١٨٥٥ ، أكمل دراسته الأولية في طهران ، وبعد ذلك أكمل دراسته في روسيا في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية . وعاد إلى بلده عام ١٨٧٦ ، حينها شغل مناصب متعددة في وزارة الخارجية في بريطانيا وروسيا ، أصبح القنصل العام لإيران في الهند عام ١٩٣٧، وبعد ذلك شغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية ، وظل يشغل مناصب متعددة في وزارة الخارجية حتى عام ١٩٦٢ وللمزيد ينظر :عبد الحسين مسعود الأنصاري ، خاطرات سياسي واجتماعي (مروري بنجاة سال تاريخ) ، تهذيب وتلخيص از باقر عاقلي ، انتشارات علمي ، تهران ، ١٣٧٤ش ، ص٨٢٢ – ٨٢٣ .

(٦٨) روزنامة إطلاعات، تهران ، ١١ / ١٠ / ١٣٣٦ ش ؛روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٩ / ٦ / ١٣٣٧ش.

(٦٩) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٤٣ – ٤٤ ؛ عباس سالور ، روج هيرمند واختلاف حقابة ، فصلنامة تخصصي تاريخ

معاصر إيران ، سال (٦) ، شمارة (٢١ و٢٢) ، تهران ، بهار وتابستان ، ١٣٨١ ، ص٥٨٢ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١ / ١٠ / ١٩٣٧ ؛ رزنامة إطلاعات ، تهران ، ٣ / ١١ / ١٣٣٧ .

(٧٠) فضل الله براقي ، مسألة اب در مناسبات ايران وافغانستان ، از اغار سلطنت أمان الله خان تا سقوط طالبان ، دانشكدة أدبيات وعلوم أنساني ، دانشكاة تهران ، ١٣٩١ش، ص٣٣٠ – ٣٣١ ؛وزارت إطلاعات وكلتور ، مصدر بشين ، ص٤٦ – ٤٧ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٧ / ٧ / ١٣٣٧ش ؛ المصدر همان ٧ / ١١ / ١٣٣٧ش

(٧١) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٩ / ١١ / ١٣٣٧ ؛ المصدر همان ، ١٢ / ١١ / ١٣٣٧.

(٧٢) تشير وثائق البلاط الملكي على أن السيد محمد شاسيته (السفير الإيراني في كابل) تحدث مع السفير العراقي في كابل حول مشكلة نهر الهيرمند بعد الأسئلة التي طرحت من قبل السفير العراقي قائلاً له " نرسل لوزارة الخارجية الأفغانية مذكرات الواحدة تلو الأخرى من دون جدوى لإيجاد حل للمشكلة " وبعد إطلاع السفير العراقي على المشكلة من الجانبين الأفغاني والإيراني لهذا يذكر في تقريره يوجد نهر يمر في أفغانستان وإيران وتوجد محطة من الجانب الأفغاني تسجل مناسيب المياه والظروف الجوية والرطوبة وكمية المياه وقوتها وطبيعة الفيضانات وهذه المحطة تقع في جهار برجك ولاشك أن لهذه المعلومات قيمة اقتصادية لأنها المشكلة بين الجارتين ... وللمزيد من التفاصيل ينظر :

د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٩ / ٤ / ٨٤ والمؤرخ في ٢١ تموز ١٩٥٨ والموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد ، و٢ ، ص٣ – ٦ ؛روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٣ / ٤ / ١٣٣٧ .

(٧٣) فضل الله براقي ، مصدر بشين ، ص٣٣٣ – ٣٣٤ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٠ / ٦ / ١٣٣٧ ؛ المصدر همان ، ١٩ / ٨ / ١٣٣٧ .

(٧٤) أطلقت الألقاب كثيرة ونسبة إلى فتح علي شاه ومنها لقب الجها نباني ومعناها (حارس العالم) واستمر تداولها في إيران وللمزيد من تفاصيل ينظر : موسى نجفي ، مقدمة تحليلي ، تاريخ تحولات سياسي إيران ، تهران ، ١٣٧٨ ، ص١٣ .

(٧٥) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٣ / ٣ / ١٣٣٨ ؛ المصدر همان ، ١٥ / ٦ / ١٣٣٨ ؛ المصدر همان ، ٢٠ / ٦ / ١٣٣٨ .

(٧٦) د. ك. و. ملفات مجلس السيادة ٣١٧ / ٤١١ ، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٣٠٩ والمؤرخ ٨ كانون الأول ١٩٦٠ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٥ ، ص١٥ – ١٦ .

(٧٧) روزنامة إطلاعات ، تهران ٨ / ٩ / ١٣٣٩ ؛ المصدر همان ، ١٣ / ٩ / ١٣٣٩ .

(٧٨) عباس آرام : عمل في السلك الدبلوماسي ، وتم تعيينه في القنصلية الإيرانية في الهند عام ١٩٢١ ، وبعدها تم تعيينه وزيراً للخارجية عام ١٩٥٩ ، وأصبح فيما بعد مستشاراً دائماً في البرلمان الإيراني عام ١٩٦٤ .وللمزيد أنظر : وابلة مهدي محمد ، العلاقات الباكستانية – الإيرانية ١٩٥٨ – ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص٤٤ .

(٧٩) محمد يوسف : ولد في مدينة كابل عام ١٩١٤ ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كابل ، ثم سافر إلى ألمانيا والتحق بكلية العلوم بجامعة (ج يخف) ونال فيها درجة الدكتوراه ، ثم عاد إلى أفغانستان وعين مدرساً لمادة الفيزياء والرياضيات ، وفي عام ١٩٤٧ عين مديراً للتعليم حتى عام ١٩٥٢ ، وعين مديراً للعلاقات الثقافية والعلمية في دول أوربا وعين بعد ذلك وزيراً بالنيابة للمعارف والصناعات في وزارة محمد داود خان ، ثم وزيراً عاماً للمعادن والصناعات ، ومنح وسامين وسام للمعارف ووسام سردار عالي وللمزيد من تفاصيل ينظر : مي فاضل مجيد ، المصدر السابق ، ص١٦٩ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١٢ / ٧ / ١٩٤٣ .

(٨٠) وزارت إطلاعات وكلتور ، سوابق وإسناد موضوع آب از رود هلمند : نشر به إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥٢ ، ص٥٢ – ٥٣ .

(٨١) عباس هويدا : ولد الأمير عباس هويدا عام ١٩١٩ في طهران ، وعمل في السلك الدبلوماسي والسياسي ، أصبح رئيساً للوزراء في عهد محمد رضا شاه من عام (١٩٦٥ – ١٩٧٧) . وكان عهده أطول عهد بين رؤساء وزراء إيران في العهد البهلوي ، إذ شغل هذا المنصب اثنى عشر سنة متواصلة ، وهو الذي تولى تسوية الخلافات الحدودية مع العراق ومع بعض أقطار الخليج العربي ، ووضع خطة لمشروع السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية وعلى أثرها ارتفاع مورد البلاد ، وقام بجمع الأحزاب السياسية بحزب واحد باسم " حزب النهضة " ، ويسمى أيضاً " راستا خير " وعين سكرتيراً له من قبل الشاه ، ولكن الاستياء الشعبي منه بسبب الأزمة الاقتصادية التي ارهقت الشعب الإيراني فتم تنحيته عن المنصب وللمزيد من التفاصيل ينظر :نعيم جاسم محمد ، إيران في عهد حكومة أمير عباس هويدا (١٩٦٥ – ١٩٧٧) ، دراسة في تطور السياسة الداخلية ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص٣٣٠ ؛ بان فوزي داود الدليمي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه إيران ١٩٩١ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص٣٤ ؛ روزنامة إطلاعات تهران ، ١٣ / ٨ / ١٣٤٧ .

(٨٢) نور احمد خان اعتمادي : أكمل دراسته في أفغانستان ، وشغل مناصب عديدة دبلوماسية في لندن وواشنطن، وتولى رئاسة الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الأفغانية (١٩٥٣ – ١٩٦٤) وشغل منصب السفير الأفغاني في كراتشي عام ١٩٦٤ ، وأصبح وزيراً للخارجية (١٩٦٣ – ١٩٦٥) واستمر في المنصب حتى عام ١٩٧١ . وللمزيد من التفاصيل ينظر : مي فاضل مجيد ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

(٨٣) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٨ / ٨ / ١٣٤٧ش ؛ المصدر همان ، ١١ / ٨ / ١٣٤٧ش

(٨٤) الصدر الأعظم : هو لقب يطلق على رئيس الوزراء ، والذي يعتبر صاحب صلاحيات مطلقة في إدارة شؤون الدولة وللمزيد ينظر : كارل بروكلمان ، المصدر السابق ، ص٤٧٤ .

(٨٥) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٥ / ٨ / ١٣٤٧ش ؛ المصدر همان ، ٦ / ٨ / ١٣٤٧ش ، كامران سهامي، مصدر بشين ، ص٦٧ .

(٨٦) كامران سهامي ، مصدر بشين ، ص٦٦ – ٦٨ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٨ / ٦ / ١٣٤٧ش .

(٨٧) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٨ / ١ / ١٣٥٠ش ؛ مصدر همان ، ٢٩ / ١ / ١٣٥٠ش ؛ المصدر همان ، ٢٨ / ٦ / ١٣٥١ش .

(٨٨) محمد موسى شفيق : ولد في كابل عام ١٩٢٨ ، تولى مناصب متعددة منها وزارة الخارجية ، وبعد ذلك عينه محمد ظاهر شاه رئيساً للوزراء في تشرين الثاني عام ١٩٧٢ ، وبقى في منصبه هذا حتى الانقلاب الأبيض الذي قام به محمد داود خان عام ١٩٧٣ وللمزيد ينظر :محمد صادق محمد كرباسي ، دائرة المعارف الحسينية ، الجزء الثالث ، المركز الحسيني للدراسات لندن ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ص١١٣ ؛ محمد سعيد فيضي ، أفغانستان وجهان در قرن ٢٠ و٢١ ، جلد دوم ، ١٣٩٢ش ، ص٦٥ .

(٨٩) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٣ / ٤ / ١٣٥٠ش .

(٩٠) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٣ / ١٢ / ١٣٥١ش ؛ مصدر همان ، ١٣ / ٨ / ١٣٥١ش .

(٩١) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢ / ٢ / ١٣٥١ش ؛ المصدر همان ، ٢١ / ١٢ / ١٣٥١ش ؛ المصدر همان ، ٢٤ / ١٢ / ١٣٥١ش .

(٩٢) روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٣ / ٣ / ١٣٥٢ش ؛ المصدر همان ، ٦ / ٥ / ١٣٥٢ش.

(٩٣) كامران سهامي ، مصدر بشين ، ص٥٦ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ٢٦ / ٤ / ١٣٥٢ش .

(٩٤) كامران سهامي ، مصدر بشين ، ص٥٧ ؛ روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١٠ / ١١ / ١٣٥٢ش ؛ مصدر همان ، ٢١ / ١٢ / ١٣٥٢ش.

قائمة المصادر :-

اولاً : الوثائق :-

أ- الوثائق العراقية الموجودة في دار الكتب والوثائق -بغداد .

وثائق البلاط الملكي :

١- د. ك. و. البلاط الملكي ١٠٧٥ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في طهران ، المرقم ١٢٠٣ والمؤرخ ٥ تشرين الأول ١٩٣٦ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٣٨ ، ص٥٧ .

٢- د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٩٠ / ٣١١ تقارير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم س / ٢ / ٤ / ١١ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٤٧ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦٩ ، ص٢٨٦ .

٣- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم س / ٢ / ٤ / ١١ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٤٧ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦٩ .

٤- د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٤٣٤ / ١٦٠ والمؤرخ ١ / تشرين الثاني ١٩٤٧ ، والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٠ ، ص١١٦ ، ١١٧ .

٥- د. ك. و. البلاط الملكي ، ٤٩٥٥ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في طهران المرقم س / ٣٢٢ والمؤرخ في ١٨ حزيران ١٩٥٠ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٠٣ ، ص٢٠٢ – ٢٠٣ .

٦- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٨ / ٣١١ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ١ / ١ / ٧١ والمؤرخ ٢٥ / حزيران ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢٠ ، ص٢٩ – ٣٠ .

٧- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٧ / ٣١١ ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٧ / ٤ / ٢٤ والمؤرخ ٣١ / آذار ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٨ ، ص٢٩ – ٣٣ .
٨- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٧ / ٣١١ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٥ / ١ / ١ / ٦٠٠ والمؤرخ ٢٢ / كانون الثاني ١٩٥٥ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٣٨ ، ص٣٣ .
٩- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ٤ / ٦ والمؤرخ في ١٢ / كانون الثاني ١٩٥٦ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢ ، ص٢ – ٣ . روزنامة إطلاعات ، تهران ، ١٨ / ٨ / ١٣٣٦ .
١٠- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٩ / ٤ / ٨٤ والمؤرخ في ٢١ / تموز ١٩٥٧ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٢ ، ص٦ .
١١- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٥٠ / ٣١١ ، تقرير المفوضية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٩٨ والمؤرخ في ١٠ / تشرين الأول ١٩٥٨والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و١٦ ، ص٣٣ .
١٢- د. ك. و. البلاط الملكي ٤٩٤٩ / ٣١١ تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٩ / ٤ / ٨٤ والمؤرخ في ٢١ تموز ١٩٥٨ والموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد ، و٢ ، ص٣ – ٦.

وثائق مجلس السيادة :

١- د. ك. و. ملفات مجلس السيادة ٣١٧ / ٤١١ ، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كابول المرقم ٢ / ١ / ٣٠٩ والمؤرخ ٨ كانون الأول ١٩٦٠ والموجه إلى وزارة الخارجية بغداد ، و٥ ، ص١٥ – ١٦ .

ب- وثائق وزارة الخارجية الايرانية:

١- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران ، سال ١٣٠٨ ، كارتن ٢٠ ، برونـدة ١١٩ / ٣٣، سند ٣٠ – ٣١ .
٢- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران ، سال ، ١٣٠٨ كارتن ٢٠ ، برونـدة ١١٩ / ٣٣، سند ٤٦ – ٤٧ .
٣- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت أمور خارجة إيران، سال ، ١٣٠٨ كارتن ١٨ ، برونده ١١٦ / ٣٣ ، سند ١٨٠ .
٤- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي ، وزارت أمور خارجة إيران، سال ١٣٠٨ ، كارتن ١٨ ، برونده ، ١١٦ / ٣٣ ، سند ٨٤ .
٥- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت خارجة إيران ، سال ١٣١٣ ، كارتن ٣٣ ، برونده ١٣ ، سند ١١ .
٦- مركز إسناد وتاريخ ديبلماسي وزارت خارجة إيران، سال ١٣١٤ ، كارتن ٣٣ ، برونده ١ / ١٣ ، سند ١ – ٩ .

ج- الوثائق الأمريكية الموجودة في دار الكتب (الوثائق على هيئة أفلام مايكروفلم) :

1- Report on the Conlroversy between Iran and Afghanistan over the Helmend viver Water , No – OIR 450 , op October 24 , 1947 , Film No. 38 .

٢- الوثائق المنشورة :

الوثائق الفارسية :

١- إسناد مؤسسة مطالعات وبزوهشهاي سياسي ، ١٣١٣ ش .

٢- وزارت اطلاعات وكلتور سوابق وإسناد موضوع آب ازرود ، هلمند : نشريه إدارة ارتباط عامة ، ١٣٥١.
٣- إسناد لأنه جاسوسي أمريكا ، أفغانستان : آنحاز بحران ، بخش دوم ، جلد ينجم ، ص٢٣٢ .

ثانياً : الكتب :

أ- الكتب العربية والمعربة :

١- أبو العينين فهمي محمد ، أفغانستان بين الأمس واليوم ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢- كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٣- رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٨٣.
٤- صباح محمود محمد ، دراسات عن أفغانستان ، ج٢ ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٥- خليل الله خليلي ، هرات تاريخها أثارها ورجالها ، مطبعة المعارف ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٤.
٦- محمد صادق محمد كرباسي ، دائرة المعارف الحسينية ، الجزء الثالث ، المركز الحسيني للدراسات لندن ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ص١١٣

ب- الكتب الإيرانية :

١- احمد توكلي ، تاريخ روابط سياسي إيران بادنيا أفغانستان ، جاب أول ، جابخان مهر ، تهران ، ١٣٢٧ش .
٢- آدمك ، تاريخ روابط سياسي اقتصادي (در بنمه نخست سمة بيستم) ، ج٢.
٣- حسين احمدي ، تحولات منطقة أي أفغانستان ، كتابخانه موزة ومركز إسناد مجلس الشورى إسلامي ، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ، إيران ، تهران ، ١٣٨٩ .
٤- درة مير حيدر ، مرزهاي إيران درا دوار مختلف تاريخ ، تهران ، ١٣٥٤ش.
٥- دكتر افشار يزدي ، أفغانستان نامة (كتاب أول) ، تهران ، ١٣٨٠ش.
٦- دكتر بيروز مجتهد زادة ، بازيكران كوجك در بازي بزرك استقرار مزرهاي شرقي إيران وبيد ايش أفغانستان، انتشارات معين ، تهران ، ١٣٨٦ش .
٧- عبد الحسين مسعود الأنصاري ، خاطرات سياسي واجتماعي (مروري بنجاة سال تاريخ) ، تهذيب وتلخيص از باقر عاقلي ، انتشارات علمي ، تهران ، ١٣٧٤ش.
٨- عبد الله مستوفي ، شرح زند كاني من تاريخ اجتماعي وإداري ، دورة قاجاري ، جلد أول ، جاب دوم ، تهران ، ١٣٢١.
٩- عبد الهادي حائري ، نخيستين رويا روي هاي انديشه كران ، إيران ، بادورويه ي تحدن بورزوازى غرب ، تهران ، أمير كبير، ١٣٦٧ش .
١٠- غلام رضا فخاري ،.ختلاف إيران وأفغانستان درمورد رود هيرمند ،تهران ،١٣٧١ش.
١١- محمد تقي رخشاني ، مرز بندي هاي سيستان در تاريخ معاصر إيران ، قاجار بهلوي ،زهدان ، نختان ، ١٣٨٥ .
١٢- محمد سعيد فيضي ، أفغانستان وجهان در قرن ٢٠ و٢١ ، جلد دوم ، ١٣٩٢ش.

١٣- محمد علي بهمني قاجار ، تمايت أراضي إيران در دوران بهلوي ١٣٢٠ – ١٢٩٩ ، جلد أول ، مؤسسة مطالعات وبزرهشهاي سياسي .
١٤- محمد علي منصف ، أمير شوكت الملك علم : أمير قائن ، تهران ، أمير كبير، ١٣٥٤، .
١٥- محمد علي همايون كاتوزيان ، اقتصاد سياسي إيران ازمشروطيت تابان سلسلة بهلوي ، ترجمة محمد رضا نفيسي وكامبيز عزيزي ، جزوء٤ ، تهران ، نشر مركز ، ١٣٧٣ .
١٦- منو جهر محمدي ، مرورى برسياست خارجي إيران در دوران بهلوي ، تهران : نشر دار كستر ، ١٣٧٧.
١٧- مهدي فرخ ، نظري بة المشرق ، تاريخ سياسي أفغانستان ، جلد أول ، تهران ، سال ١٣١٤ .
١٨- موسى نجفي ، مقدمة تحليلي ، تاريخ تحولات سياسي إيران ، تهران ، ١٣٧٨
١٩- مير غلام محمد غبار ، أفغانستان در مسير تاريخ ، جزوء٢ ، (قم : إحساني) ، ١٣٧٥،
٢٠- مير محمد صديق فرهنك ، أفغانستان در بنج قرن أخير ، جزوء ٢ ، تهران ، انتشارات عرفان ، ١٣٧٤ .
٢١- نجفغلي بسيان وخسرو معتضد ، معماران عصر بهلوي ، تهران ، جاب أول ، ١٣٧٩ .
٢٢- يوسف متولي حقيقي ، أفغانستان وإيران ، بزوهشي بيرامون روابط سياسي وجالشهاي مرزي از احمد شاه دراني تا احمد شاه قاجار ، مشهد ، بزوهشهاي إسلامي ، ١٣٨٣ .

ج- الكتب الأجنبية :

1- Akhramovich , R. T. out line history of Afghanistan after the Second world war – Nauka publishing\47\ house – Moscow. 1966.
2- J. M. upton , The History of Modern Iran , an Inter pretion , Massachusetts , 1961 Arhold , Fletcher , Afghanistan A high way conquest , New york , 1965.
3- Pirous Mojtabed – Zaden , Small players of The Great came " The settlement of Irans castern border lands and the creation of Afghanistan " , New york , 2004 .
4- R. K. Ramazani , The Foreign policy of Iran 1500 – 1941, Adveloping Nation in world affairs ,Virginia 1966 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

أ- الرسائل والاطاريح العربية :

١- بان فوزي داود الدليمي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه إيران ١٩٩١ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ .
٢- سامي صالح محمد الصياد ، الصراع البريطاني – الفرنسي على مشروع قناة السويس ١٨٥٤ – ١٨٦٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التأريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.
٣- سحر عباس خضير ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٧ – ١٩٢٣) دراسة تاريخية ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التأريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢.
٤- لمياء محسن محمد الكناني ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا ، " دراسة تأريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥ – ١٩٧٥ " ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبناء ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

٥- مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في أفغانستان ١٩٢٩ – ١٩٧٣ ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.
٦- نزار أيوب حسن الطولي ، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩٣٩ – ١٩٤٧ ، دراسة تاريخية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥.
٧- نعيم جاسم محمد ، إيران في عهد حكومة أمير عباس هويدا (١٩٦٥ – ١٩٧٧) ، دراسة في تطور السياسة الداخلية ، إطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .
٨- هاشم حسن حسين الشهواني ، مجلة السياسة الدولية (١٩٦٥ – ١٩٧٥) ، دراسة تاريخية لقضايا عالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة في التأريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦.
٩- هند طاهر خلف البكاء ، العلاقات الإيرانية – السوفيتية ١٩٤١ – ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .
١٠- وابلة مهدي محمد ، العلاقات الباكستانية – الإيرانية ١٩٥٨ – ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.

ب- الرسائل والاطاريح الفارسية :

١- كامران سهامي ، روابط سياسي إيران بأفغانستان مستقل ، بايان نامة دانشكدة حقوق وعلوم سياسي ، دانشكاة تهران ، ١٣٥٠ ش.
٢- هو شكن كريمي ابهر ، تاريخ روابط خارجي إيران با اتحاد جماهير شوروي الألمان ، أفغانستان تركية وعراق در دورة رضا شاه ، بايان تامة كارشناسن درر شته روابط سياسي دبيكماتيل ، دانشكده روابط بين الملل ، وزارت أمور خارجية ، جمهوري إسلامي إيران ، زمستان ، ١٣٦٨ش .
٣- فضل الله براقي ، مسألة اب در مناسبات ايران وافغانستان ، از اغار سلطنت أمان الله خان تا سقوط طالبان ، دانشكدة أدبيات وعلوم أنساني ، دانشكاة تهران ، ١٣٩١ش .

رابعاً :البحوث والدراسات :

أ- البحوث الإيرانية :

١- عباس سالور ، روج هيرمند واختلاف حقابة ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال (٦) ، شمارة (٢١ و٢٢) ، تهران ، بهار وتابستان ، ١٣٨١ش.
٢- عبد الله شهبازي ، جنك كريمة ، بريتانيا وديبلماسي " فر بيكارى هدفمند " ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال (٦) ، شمارة (٢١ ، ٢٢) ، بهاروز زمستان ، تهران ، ١٣٨١ش .

الصحف والدوريات :

أ- العراقية :

١- جريدة البلاد ، بغداد ، العدد ٨٨٦ ، ٤ حزيران / ١٩٣٧ .

ب- الايرانية :

١- روزنامة اطلاعات ، تهران ، ١٩٣٦ش (١٩٥٧م) – ١٣٥٢ش (١٩٧٣م) .

٢- روزنامة ايندة إيران شنبه ، شمارة ١٧ و١٨ ، سال جهارم ١٨ آذار ١٣١٢ش ، شعبان ، ١٣٥٢ه ، ص١ .

٣- روزنامة إطلاعات ، سال يازدهم ، شمارة ٢٥٩٣ (سسة شنبه ١٢ آبان ١٣١٥) ، ص١٣ .

ج- الإفغانية :

١- روزنامة إصلاح ،كابل، شمارة ٢٣٢، سال جهارم، يوم بكنشنبة/١أسد/١٣١٢ش،ص١.